الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: ط1:

رقم التسجيل: ط2:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص

بعنوان:

تحليل وقياس أثر الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف خلال الفترة 1990-2021

إعداد الطالبة:

– بوشارب أم الخير

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. كمال بن دقفل	أستاذ	جامعة المسيلة	رئيسا
د. بن البار امحمد	محاضر(أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بن لخضر السعيد	محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

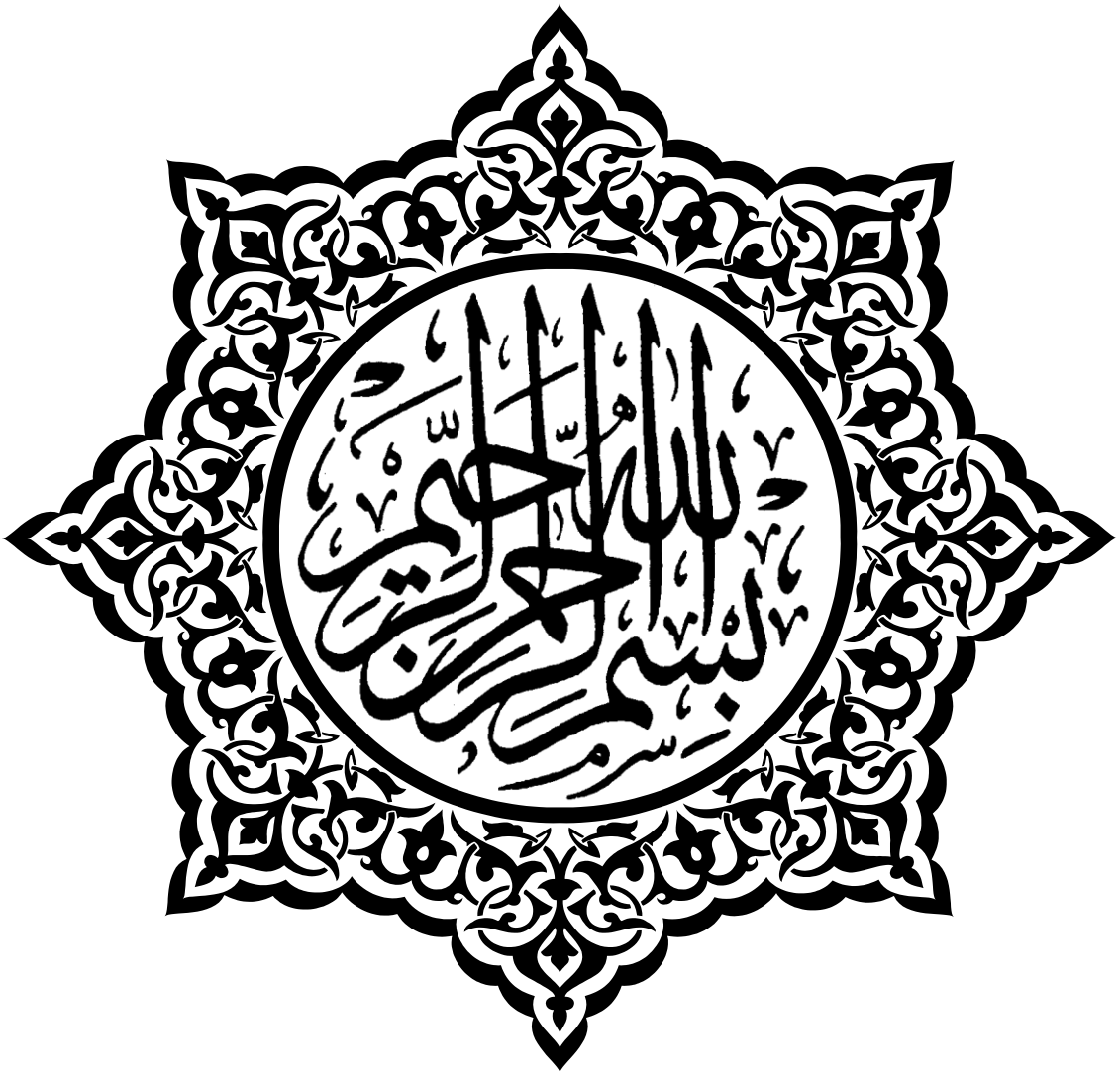
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل بن البار امحمد الذي تفضل بالأشراف على مذكرتي ، ولم يبخل علي بجهده ووقته، فجزاه الله عني كل الخير، فلك مني أسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام، كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بدروسهم المفيدة والتوجيهات العظيمة التي قدموها لنا وبالأخص غانم هاجره، فطيمة مشتر وعبد الحميد قطوش، إلى من تعلمنا منه أساس وأوليات الاقتصاد القياسي الأستاذ الكريم حجيرة عبد المنعم.

أم الخير . . .

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله. . .

إلى من آنسوني وكانوا لي رفاق طول حياتي إخوتي وأخواتي الأعزاء. . .

إلى كل الأحباب والأصدقاء وخاصة الذين رافقوني في مساري الجامعي

عشوش أماني نور الهدى، أمينة عراب، بن جودي رزيقة، لقراب فيروز، زابي حنين، صوشا نور الهدى . . .

إلى كل من تمنى لي النجاح، إلى كل الأساتذة الكرام الذين رافقوني في مساري الجامعي إلى جميع إدارة جامعة محمد بوضياف المسيلة.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة التي تعكس حقيقة الوضعية الاقتصادية ويبين مستوى التقدم لمختلف الدول سواء متقدمة منها أو النامية، كونه وأهم المؤشرات الذي يظهر تطور النشاط الاقتصادي وهدف أساسي تسعى جميع الشعوب للعمل على تحقيقه وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعد الناتج المحلي الإجمالي مغيرا اقتصاديا شديد الحساسية ويتصف بأنه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وأي تذبذب للناتج المحلي الإجمالي قد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى التبادل الدولي وبالتالي على الاقتصاد ككل، فإتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع متطلبات الدولية له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي ككل.

ونظرا لتطور وسائل المبادلات الاقتصادية واكتشاف النقود كوسيلة لتبادل وأصبح ينظر إليها على أنها الدور المحرك في النشاط الاقتصادي أو دور الكابح له حسب تحكم السلطات النقدية فيه، وأصبحت لكل دولة عملتها الخاصة بها بحيث كل دولة لا تتعدى قدرة إبراء عملاتها حدودها الوطنية، كما أن في التجارة الخارجية تتم تسوية العملات المحلية بالأجنبية باستخدام ما يسمى بسعر الصرف، ويتم صرف العملات كأي سلع أخرى في سوق الصرف تحكمه قوى العرض والطلب على العملة.

كما أن الجزائر كباقي بلدان العالم لها عملة خاصة بها ونظام نقدي خاص بها وتعتمد على سوق الصرف الدينار ذي مرجعية تاريخية معينة وتضبطها مجموعة من آليات وتخضع لمجموعة من المتغيرات تتكيف معها حسب متطلباتها.

ويهدف هذا البحث إلى اثبات وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، من خلال التركيز على دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، لمعرفة إذا كان أثر الناتج المحلي الإجمالي على تقلبات سعر الصرف له دور إيجابيا في الاقتصاد الجزائري أم لا.

1.الإشكالية:

من الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

وللإجابة على الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- هل توجد علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في الجزائر؟
- هل علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في الاجل الطويل والقصير؟

2.فرضيات الدراسة:

لدراسة إشكالية الموضوعة تم وضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- توجد علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي وسعر الصرف، خلال فترة الدراسة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في الاجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة.

3.أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وتقلبات سعر الصرف في الجزائر، باتباع أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي القياسي لتبيان العلاقة، وذلك على ضوء بيانات سنوية.

4.حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة خلال الفترة 1990-2021.

5.منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع في الجانب النظري والمنهج القياسي والطرق القياسية والإحصائية الضرورية وللوصول إلى

النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة بالاعتماد على ب برنامج Eviews-9، Eviews-10 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على تقلبات سعر الصرف.

6.مرجعية الدراسة: أثناء إنجاز هذا البحث استخدمت الأدوات التالية:

اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.

الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

7.دارسات سابقة:

دراسة لطيفة أيوب، عائشة عوار نوال وبن خالدي تم في هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، حيث اعتبرت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وسعر الصرف الحقيقي والتضخم ودرجة الانفتاح الاقتصادي كمتغيرات مستقلة وذلك باستعمال طريقة التكامل المشترك لجوهانسن، كما أثبتت الدراسة إلى وجود علاقة بين هذه المتغيرات على المدى الطويل.

دراسة محمد لحسن علاوي تندرج هذه الدراسة ضمن سياسات الاقتصاد الكلي، حيث تقوم بدراسة أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالتحديد نموذج التكامل المشترك بحيث تم التوصل إلى عدم تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاعتماد في تمويل الاقتصاد الوطني على قطاع النفط.

دراسة مديحة مرباح وكمال عامر تهدف إلى معرفة اثر سعر الصرف على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ما بين الفترة 2010و2019، بحيث تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات هذا النموذج، كما تم توصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تم استخراجها باستخدام برنامج Eviews وتم ختم الدراسة

بمجموعة من التوصيات تحث على ضرورة الاهتمام بالمنتوج المحلي ودعم الاستثمار محلي كان أو أجنبي من أجل تحقيق استقرار اقتصادي للبلد.

دراسة عيسى بهدي وإسماعيل بن قانة (2014) هدفت إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970إلى غاية 2012وذلك من خلال دراسة أثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري، والتنبؤ بسلوكها من خلال اجراء المحاكاة على المتغير لمعرفة تأثير انحرافه على باقي متغيرات النموذج.

دراسة رشيدة عبد الله بن سلوى وحسين موسليم ركزت على دراسة أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولأجل هذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) ،باعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة من 1980إلى 2017، حيث أظهرت نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما تم التوصل أيضا إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL.

8.أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري للبحث في هذا الموضوع يعود للأسباب التالية:

- اهتمامي بالبحث وتنمية المعرفة في مجال الاقتصاد الكلي وعلاقته بموضوع الاقتصاد القياسي الكمي.

- إن الدور البارز التي تؤديه تقلبات سعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي، أدى بي إلى إنجاز هذا البحث والذي من خلاله أسعى إلى كشف تأثيرات تغير تقلبات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

9.صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيتها أثناء إنجاز هذا البحث تختلف في جوهرها علن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، ويمكن اختصارها في: التضارب الكبير في بعض باختلاف مصادرها.

10.هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها، تقتضي الضرورة أن نتناول الموضوع في فصلين سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة عامة، ويكون تقسيم هاذين الفصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: يكون تحت الإطار النظري سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، حيث عولج فيه بعض العموميات حول سعر الصرف (مفهوم سعر الصرف، أنواع سعر الصرف، وظائفه، العوامل المؤثرة فيه، نظرياته، أنظمة وأسواق سعر الصرف). كما تطرق إلى الناتج المحلي الإجمالي من حيث مفهومه، طرق قياسه وعلاقته بسعر الصرف.

الفصل الثاني: يعرض متغيرات النموذج وتطورها وكذا الأدوات التحليلية والقياسية المستعملة في الدراسة، ويعرض أيضا مختلف النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله

المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف ووظائفه

المطلب الثالث: نظريات وأنواع أنظمة سعر الصرف

المطلب الرابع: سوق وأسواق الصرف

المبحث الثاني: الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مقاييس وأنواع وخصائص النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي ونظرياته

المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الإجمالي

تمهيد:

إن اتخاذ العملة كمقياس للقيمة ووسيطا لتبادل امر يسهل بقسط كبير في المعاملات التجارية والاقتصادية، بحيث يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والاسعار العالمية كما انه يؤثر على المؤشرات المختلفة للاقتصاد الوطني ومن هذه المؤشرات الناتج المحلي باعتباره هذا الأخير اهم مؤشرات يقيس مستوى النمو الاقتصادي في أي بلد كما يلعب سعر الصرف على المتانة الاقتصادية للدولة ومن أجل هذا اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة.

ومن هذا المنطلق سنقوم بإيضاح المفاهيم عامة حول سعر الصرف في المبحث الأول والناتج المحلي في المبحث الثاني

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم الأولية المتعلقة بسعر الصرف، أي تعريفه وخصائصه والوظائف التي يؤديها بالإضافة إلى نظرياته وأهم أنواع أنظمته من خلال ثلاث مطالب موزعة كالتالي:

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله

المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف ووظائفه

المطلب الثالث: نظريات وأنواع أنظمة سعر الصرف

المطلب الرابع: سوق وأسواق الصرف

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله

لقد وردت العديد من التعارف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، كما تناولت مختلف أشكاله نستخلصها على الشكل التالي:

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

هناك عدة تعاريف نذكر منها:-هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف[1]. - هو النسبة التي تتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة الى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات[2].

- ويقصد بسعر الصرف في بلد ما ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة مع عملات باقي دول العالم، أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة بلد ما مقابل الحصول على وحدات من عملات البلدان الأخرى[3].

- ويعرف على انه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني او هوما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة واحدة أوعدد معين من وحدات النقد الأجنبي [4].

*ومن خلال هذه التعاريف يمكن نستنتج أن سعر الصرف هو" الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقابل عدد وحدات من العملة الوطنية ".

وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير الغير مباشر[5]:

---

[1] الطاهر الأطرش-**تقنيات البنوك** -ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر،2005، الطبعة الخامسة، ص96.

[2] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، مجدلاوي عمان ،1999، ص147.

[3] ضياء مجيد الموسوي، **تقلبات أسعار الصرف**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2016، ص03.

[4] شمعون شمعون **-البورصة** -بورصة الجزائر -، دار الاطلس لنشر والتوزيع ،1994، ص139.

[5] جمال يعقوب، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1988-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس الاكاديمي ، علوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012-2013،ص22.

أ-**التسعير المباشر:(التسعيرة المؤكدة)** فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي وقتنا الحالي هماك قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة ومن أهم هذه الدول هي بريطانيا التي تقيس الجنيه الإسترليني.

ب-**التسعير الغير مباشر :(التسعيرة غير المؤكدة)** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهي الطريقة التي تستعملها أغلب دول العالم ومن بينها الجزائر، لأنها تعامل العملات الأجنبية كما كانت سلعا تحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني.

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

أولا: سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن نبادلها بقيمة عملة بلد آخر وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي، وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[1]. وكذلك يعرف على أنه: ثمن عملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ معين دون الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم[2].

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

إن سعر الصرف الحقيقي هو ذلك الذي يمنح العملة الوطنية قيمتها الحقيقية لا أكثر ولا أقل، حيث يأخذ في الحسبان وبصفة موازية تطور القيمة الاسمية للعملة الوطنية وتطور الأسعار داخل البلد المعني وكذا في باقي دول العالم، لان أية وحدة نقدية تفقد من قيمتها إذا

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية ،2005، ص104.

[2] ولد مولاي شريف مولاي ادريس، **آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري**، حالة تطبيقية على موريتانيا لفترة 1988، ص07.

ما ارتفعت الأسعار الداخلية للسلع والخدمات عن تلك الخارجية. ولهذا يعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياسا لدرجة الدولة التنافسية[1].

فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$= \frac{TCN * PUSA}{Pdz}$$

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/PUSA}$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

$PUSA$: مؤشر الأسعار بأمريكا

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر

$1\$/PUSA$: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا

TCN/Pdz: القوة الشرائية للدولار في الجزائر

تعطينا Pus1$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN/Pdz / فتعطينا القوة الشرائية

للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق

بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الج ا زئر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر[2].

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعبر السعر الصرف الفعلي عن المؤشرات الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف

[1] ولد مولاي شريف، مرجع سابق ذكره، ص08.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص104.

الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسين أو تطور عملة بلد بالنسبة لمجموعة أوسلة من العملات الأجنبية[1].

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقة بدلا من أسعار الصرف الاسمية ،ولذلك فحسابه يحتاج إلى توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ي الدول محل الاهتمام ،بحيث تم تحويل أسعار الصرف الاسمية الى أسعار صرف حقيقية ،وبعد ذلك يتم الترجيح بحسب الاوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي[2] .

خامسا: سعر الصرف التوازني

ان تزايد تذبذبات سعر الصرف أدت إلى توجيه بحوث صندوق النقد الدولي نحو نماذج تحديد سعر الصرف التوازني، حيث تقدم هذه النماذج مزايا توضح المعالم الخاصة بتحليل الوضعيات المتعلقة بالإختلالات إن سعر الصرف التوازني يقدم كذلك معايير في تعريف سياسات الصرف، وهذه البحوث فرضت نفسها نتيجة الأزمات التي مست النظام النقدي الدولي على وجه الخصوص، والتي كان سببها التقدير غير الحقيقي لمجموعة من العملات ،والتي كان هدفها خلق أرباح تنافسية ،وبالإضافة إلى ذلك فإن عوامل الاقتصاد الجزئي ،وخصوصا تأثيرات توقعات المتعاملين في سوق الصرف التي تم إدخالها مع حالة قوية للتأكد بالنظر إلى تطور أسعار الصرف ،وهو الأمر الذي أدى إلى تطايره ،ومنه فإن حسابات سعر الصرف التوازني إذا لم تكن دقيقة، فإنها تؤدي لتحديد هوامش المتعاملين في

---

[1] عبود عبد المجيد –**أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي var**خلال فترة 1990–2015–ص03.

[2] جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حسنى، **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ الرياض، ص ص 74 75.

مستويات منخفضة [1].إن سعر الصرف التوازني هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي [2].

المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف ووظائفه

يتميز سعر الصرف بخصائص كثيرة تكسبه عدة وظائف نتطرق لها على الشكل التالي:

- **الفرع الأول: خصائص سعر الصرف**

يتميز سعر الصرف بخصائص عدة نذكر منها:

المضاربة: وتعني في لغة الصرف الاحتفاظ بمركز مفتوح بعملة أجنبية معرض لأخطار الصرف لتحقيق أرباح مع القبول باحتمال الخسارة وتعني شراء أو بيع آجل للعملات بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد والسعر الآني يوم الاستحقاق[3].

التغطية: عمليات التغطية هي التي تتم قصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي وبعبارة أخرى هي الحماية ضد خطر الصرف الأجنبي الذي قد يتعرض له أحد الأعوان الاقتصاديين نتيجة للتغيرات التي قد تطرأ على سعر عملة ما .فالعون الاقتصادي أو الشخص الذي عليه القيام بدفع أو استلام مبالغ بعملة أجنبية في تاريخ لاحق هو معرض للمخاطرة، أي أنه سوف يتعين عليه أن يدفع أكثر أو يسلم أقل مما كان يتوقعه بدلالة العملة المحلية فمن أجل اجتناب هذه المخاطرة يقوم العون الاقتصادي بعملية التغطية [4].

التحكيم: يقصد بها شراء العملة في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون

---

[1] بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة تلمسان، الجزائر،2012-2013، ص18.

[2] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد23، السنة الثانية نوفمبر 2003، ص2.

[3] محمود يونس محمد، عمي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعميم الجامعي، الإسكندرية،2016، ص276

[4] سعيدة شطباني، **محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة،2012/2011، ص18.

سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، وهذه العملية تؤدي الى تحقيق التوازن في أسعار الصرف في الأسواق المالية في ظل التجربة التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق، والتطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات فيما بين هذه المراكز العالمية [1].

فالمراجعة أو التحكيم لا تلغي إمكانية تغيير السعر وانما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية ومن مميزاتها أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين وتهتم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة[2].

- **الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف**

يمارس سعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:

وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والاسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية وبالأحرى لعمليات تجارية معينة[3].

وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم[4].

---

[1] حسين طيوب نورالدين شادي، **أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصاد الكلي دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2015**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة المسيلة، ص13.

[2] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1987، ص145.

[3] عبد الرزاق بن زاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، ص04

[4] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001، ص244-245.

الوظيفة التطويرية: أي استخدام سعر الصرف في تطوير صادرات معينة لكل مناطق معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعليل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على تركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول[1].

المطلب الثالث: نظريات وأنواع أنظمة سعر الصرف

لقد مر سعر الصرف عبر العصور بعدة نظريات المفسرة له مما أنتج أنظمة نقدية دولية متنوعة تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية وهذا بارتكازها أساسا على قاعدة نقدية حددت على أساسها أسعار صرف العملات.

- **الفرع الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف**

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف ما بين الدول العالم، ومن هذه النظريات نذكر:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية: تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عملتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستان كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة[2].

ثانيا: نظرية الأرصدة: ترتكز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية

[1] عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره ص 149-150.

[2] موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى وياسر الموامني، **التمويل الدولي**، **دار** صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2008ص98

ويحدث العكس عند حدوث عجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على قيمة الخارجية للعملة[1].

ثالثا: نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل .ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهمM في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على M $(1+i_D)$ (حيث i_D معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقد) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية .ويمكننا أن نعبرعن ذلك رياضيا:

$$M(1 + i_D) = \frac{M}{CC}(1 + i_E) * CT \ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني نقدا

CT: سعر الصرف الآجل

i_E : معدل الفائدة الخارجي الاسمي

i_D: معدل الفائدة الداخلي الاسمي

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_D}{1+i_E} \ldots\ldots\ldots (2)$$

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق ذكره ص ص 123، 124.

وبطرح (1) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{i_D+i_E}{1+i_E} \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

وإذا كانت صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة (3)

$$\frac{CT-CC}{CC} = i_D - i_E$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف[1].

رابعا: نظرية الإنتاجية

كلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع وبالتالي يرتفع، وبالتالي يتحسن سعر الصرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع التكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة، ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى نهاية قيمة العملة[2].

خامسا: نظرية كمية النقود

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وإلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، هذا ما يشجع على الاستيراد وتخفيض الصادرات مقابله ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، وانخفاض في الطلب على العملات المحلية وزيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع[3].

---

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق ذكره ص 120، 122

[2] فليح حسن خلف الله، **تمويل الدولي** ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004ص87-88.

[3] محمد البشير بن عمر، **دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار أسهم**، مذكرة ماستر في علوم التسيير جامعة ورقلة، الجزائر ،2010، ص 11.

الفرع الثاني: أنواع أنظمة أسعار الصرف

لقد مر نظام سعر الصرف بمراحل عدة في تطور ابتداءا من قاعدة الذهب وانتهت اليوم الى النظام العالم ويكن تصنيف هذا النظام الى:

أولا: نظام سعر الصرف الثابت

لقد ارتبط هذا النظام بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل full gold standثم نظام سبائك الذهب ورغم هجر قاعدة الذهب في مطلع سبعينات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لم ينته بل استمر في صوره[1]، إن قاعدة الذهب الدولية تتوفر على ثلاث شروط أساسية وهي:[2]

*-تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

*-ضمان السلطات النقدية لصرف العملة الوطنية بالذهب، والعكس دون قيود.

*-حرية تصدير الذهب واستيراد.

1-تعريف قاعدة الذهب[3]:

يقصد بقاعدة الذهب العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة وفقا لنسبة ثابتة بين الوحدة النقد ووزن معين وعيار محدد من الذهب.

يكشف التعريف السابق عددا من خصائص قاعدة الذهب أهمها ما يلي:

- وجود علاقة بين كمية النقود المتداولة في الدولة وكمية الذهب التي بحوزة السلطات النقدية.
- وجود علاقة ثابتة قانونية بين وحدة النقد ووزن معين وعيار محدد من الذهب أي وجود سعر ثابت لوحدة النقد بالنسبة للذهب.
- ارتباط العملة الوطنية بالذهب يجعل من العملة الوطنية عملة دولية أيضا يسبب أن الذهب سلعة عالمية.

---

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق ص116

[2] محمد البشير بن عمر مرجع سبق ذكره ص08

[3] محمد أحمد الافندي، الاقتصاد **النقدي والمصرفي**، صنعاء، 2018 ص70.

- استعداد السلطات النقدية لبيع وشراء الذهب دون قيود.
- الحفاظ على العلاقات الثابتة بين وحدة النقد والذهب يتطلب الالتزام بحرية دخول وخروج الذهب من وإلى الدولة وبدون قيود تذكر.
- ضمان السلطات النقدية لقابلية العملة الوطنية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة وغير مباشرة وبالقدر والمستوى المناسبين.

2-أشكال وصور قاعدة الذهب:

استخدمت قاعدة الذهب من خلال ثلاث صور أو ثلاث أنظمة وهي[1]:

2-1-المسكوكات الذهبية:

يقصد بالمسكوكات الذهبية النقود المعدنية الذهبية المصنوعة من الذهب والتي تشكل نسبة كبيرة من النقود المتداولة وتعتبر نقودا إنتهائية، أي نقودا بحد ذاتها.

ومن الواضح أن هذا التعريف يبين أن المسكوكات الذهبية نوعان هما:

- النقود المعدنية الذهبية (المسكوكات الذهبية) وهي تشكل الجزء الأكبر من النقود المتداولة وتعتبر نقود بحد ذاتها- أي نقود إنتهائية.
- النقود المعدنية المساعدة المصنوعة من معادن أخرى غير الذهب ويتم تداولها. كذلك تشمل النقود الورقية المساعدة القابلة للتحويل إلى ما يعادلها ذهب لدى السلطة النقدية.

2-2-السبائك الذهبية:

يقصد بنظام السبائك الذهبية إحلال الأوراق النقدية (غير القابلة للتحويل إلى ما يعادلها من مسكوكات ذهبية) محل المسكوكات الذهبية النقدية واقتصار حق التحويل إلى ذهب على من يحوز على أوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية والتي لا تقل عن الوزن المحدد للسبيكة بحكم القانون.

[1] محمد أحمد الافندي، مرجع سبق ذكره ص71، 73، 75

2-3-الصرف بالذهب:

يقصد بصورة الصرف بالذهب العلاقة التي تربط وحدة النقد الوطنية (غير القابلة للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة) بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، ودون الحاجة إلى تكوين احتياطي من الذهب الخالص كغطاء نقدي للعملة الوطنية.

ثانيا: الأنظمة المرنة لسعر الصرف (المعومة)

يقوم هذا النظام على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقوى العرض والطلب السائدة وذلك باعتبار العملة كأي بضاعة قي السوق ومن خلال أسواق الصرف الأجنبي يساعد نظام التعويم على استقرار ميزان المدفوعات، مما لا شك فيه أن نظام الأسعار المعومة يختلف عن نظام الأسعار الثابتة في معدلات التأكد وما تتبعه من مخاطر التعاملات النقدية[1]، ويتفرع عن أنظمة الصرف ما يلي:

1-التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوة السوق (الطلب والعرض) ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استنسابي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في عدل تغيير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معين له[2].

2- التعويم المداري:

حيث تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب على أساس ميزان المدفوعات[3].

---

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي ط1** ، دار جرير، للنشر وتوزيع ،عمان 2013ص297

[2] روبادانوغاويتا وآخرون، **التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى وبأي سرعة، قضايا اقتصادية**، ال عدد38، 2003، ص04

[3] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات) الجزء الثاني**، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2003، ص310.

3-التعويم غير النظيف:

ويقصد به تدخل السلطة النقدية معتمدة على سعر صرف العملة غير الواقعي وهذا ما يشكل أضرار بالنسبة للنظام النقد الدولي [1].

الجدول رقم(1): يوضح مزايا وعيوب الأنظمة العائمة[2].

المزايا	العيوب
▪ وجود سلطة تقديرية في السياسة النقدية وأسعار العملات الأجنبية ▪ القضاء على التدخلات المتكررة في أسواق العملات الأجنبية ▪ وجود فرص للحصول على رسم سك العملات ▪ سعر الصرف الاسمي يحدده السوق ▪ ارتفاع تكاليف المعاملات ▪ تقليل الضعف ضد الصدمات ▪ يقوم بدور المؤشر للإنذار المبكر ضد الاختلالات المالية وسوء الإدارة ▪ قد يخفض الأسعار والتصاق الأجور ▪ قد يقلل من دولرة الأصول	▪ قد توجد شكوك وخاصة في الفترة الأولى من نظام التعويم الحر: تكلفة التكيف. ▪ عدم وجود دور المرساة لسعر الصرف الأجنبي ▪ زيادة تقلب أسعار العملات الأجنبية ▪ قد لا تشجع التجارة والاستثمارات ▪ وجود تناقضات بين نظام الحكم بالقانون والممارسات الفعلية قد تخلط بين الكيانات الاقتصادية ▪ تشوهات في تخصيص الموارد ▪ قد تؤدي إلى تقلب أسعار الفائدة الاسمية ▪ الميل إلى ارتفاع معدلات التضخم

[1] حسنة محرز، **أثر تقلبات سعر الصرف على تجارة خارجية**، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر،2018ص08

[2] Yüksel GضRMEZ and GِkhanYILMAZ: **The Evolution of Exchange Rate Regime Choices in Turkey**, : **المصدر** Oesterreichische Nationalbank, Workshops NO. 13/2008, Vienna, P 274.

والخصوم ▪ زيادة الوعي لإدارة المخاطر ▪ يضع المزيد من التركيز على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة الإنتاجية والمنافسة ▪ التقليل من سلوك المضاربة في أسواق العملات ▪ تعزيز الشفافية والحكم الرشيد ▪ عدم وجود لاستراتيجية الخروج والتكاليف ذات الصلة ▪ الاحتياطيات الدولية المرتفعة ليست شرطا مسبقا ▪ دعم التعميق المالي من خلال زيادة الطلب على الخيارات والأدوات المستقبلية	▪ زيادة تكلفة التحوط المالي ▪ قد تؤثر سلبا على فرص الاقتراض ▪ يلغي الترويج لأسعار العملات الأجنبية للحصول على ائتمانات انتقائية ▪ المزيد من الاعتماد على كفاءة البنك المركزي ▪ بما أن الأسواق ليست فعالة دائما، قد يكون هناك اختلالات في التوازن لأسعار صرف العملات الأجنبية التي تقودها السوق.

المصدر: Yüksel GÖRMEZ and Gökhan YILMAZ: The Evolution of Exchange Rate Regime Choices in Turkey, Oesterreichische National bank, Workshops No.13/2008, Vienna,P274.

ثالثا: نظام سعر الصرف المختلط

حيث هذا النظام تكن أسعار الصرف ثابتة ومعلومة أي الجمع بين خاصة التثبيت وخاصة التعويم ويطبق مثلا في مجموعة النظام النقدي الأوربي حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة[1].

[1] زيان بغداد، **تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية**، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية الجزائر ص25.

رابعا: الأنظمة الوسيطية

تعريفها: يتركز أغلب النقاش في الأدبيات الاقتصادية على الاختيار ما بين النظام الثابت والمرن، نظرا لانتشار الفكرة الشائعة بتفضيل النظامين القصويين والتي تدعى بمنتصف التجويف ونظرية ذات القطبين أو حلول الزاوية، وتشير تلك النظرية إلى أن النظام المرن الحر وإتحاد العملة هما أكثر احتمالا للنجاح وتحقيق النمو الأعلى في حالة تزايد حركة رأس المال الدولية[1].

المطلب الرابع: سوق وأسواق الصرف

الفرع الأول: سوق الصرف

1-تعريفه: هي السوق التي في إطارها يتم تحويل العملات لبعضها[2]، أو هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الافراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي[3].

وسوق الصرف ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محددا بمكان معين يجمع بين البائعين والمشترين على نحو ما يحدث في السوق المالي[4].

وتتمثل أهم وظائف سوق الصرف فيما يلي[5]:

1- تحويل الأرصدة أو القوة الشرائية من قطر وعملة إلى أخرى.

2- تقديم الائتمان قصير الاجل لتمويل التجارة.

3- تقديم تسهيلات لتجنب مخاطر الصرف الأجنبي أو التغطية للتأمين ضد الخسارة.

4- تسوية المدفوعات الدولية عن طريق المقاصة أو تهاتر الحقوق والديون.

---

[1] Agrasoy, Emer, **how important is the choice of Exchange Rate Regime for Economic Growth in Emerging Market Economies?** McGill University, Canada, 2006, P10.

[2] Patrice Fontaine, éd Economica,1996, Paris, P:07.

[3] دومينيك سالفاتور،" نظرية سلسلة شوم (نظريات ومسائل الاقتصاد الدولي)"، ديوان المجموعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص146.

[4] مدحت صادق،" النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار الغريب للطباعة والنشر القاهرة 1997،ص121.

[5] رحيمة بن عيني سياسة سعر الصرف في الجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-تخصص التنمية ،2005-2006،ص45.

الفرع الثاني: أسواق الصرف

1-تعريفها: هي عبارة عن أسواق يتم فيها تبادل العملات، وعلى غرار أسواق السلع والخدمات فإن أسواق الصرف لها هيئة شكلية وهي في حالة اشتغال دائم[1].

وتعتمد التعاملات الدولية على سوق الصرف الأجنبي والذي يتكون من أربعة مشاركين رئيسين وهم:

1-1-البنوك التجارية: إن سوق الصرف في الحقيقة سوق بين البنوك "فهي تشكل مركز سوق الصرف، وتقوم بمعظم التسويات الدولية بحجم يقيس ما لحساب ما وما عليه في بنك تجاري وبالطبع في عدة مناطق مالية، بمعنى أن أغلب العملات المحولة تعرف التحويل للمخزن البنكي لعدة عملات أخرى مختلفة"[2]. وفي بعض الحالات تستعين بالسماسرة بحيث يلعبون دورا أساسيا في سوق الصرف كوسطاء ماليين، إذ يجمعون أوامر شراء وبيع العملات لبنوك عديدة، كما يقومون بإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء لمختلف العملات، فلهم دورهم في تسهيل عملية تكامل الأوامر"، إذ من المستحيل على كل بنك أن يكون على علاقة مستقرة مع البنوك الأخرى، فالسرعة والثقة هما قاعدتا هذه اللعبة الصعبة ويسمحون بتأمين المنقولات بسرعة وبمعلومات مؤكدة"[3].

1-2-المؤسسات المالية: غير مصرفية مثل شركات التأمين.

1-3-البنوك المركزية: تعمل لصالح الإدارة العامة والمؤسسات الدولية فبالإضافة إلى عملها كمنظم لاحتياطات البلد من الصرف الأجنبي تقوم بمراقبة حركة رؤوس الأموال، فهي من جهة تقوم بتنفيذ أوامر زبائنها من الإدارة والبنوك المركزية الأجنبية والمنظمات الدولية "بالقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية ومن جهة أخرى تتدخل من أجل

[1] جمال يعقوب، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1988-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس الاكاديمي ، علوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012-2013،ص26.

[2] PAUL KRUGMAN, MAURICE OBSTFELD,"l'économie international", ref, op, cité, p384

[3] XAVIER, DIBIER, DAHLIA, "le marché de change et la zone fronc", ref, op, cité, p30.

تعديل سعر العملات الصعبة وحماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولا عن سعر صرف العملة"[1].

1-4-الشركات: والتي تحتاج إلى تحويل بعض المقبوضات والمدفوعات من عملة إلى أخرى.

وتنقسم أسواق الصرف إلى سوق الصرف العاجلة وسوق الصرف الآجلة وهي كما يلي:

أولا: سوق الصرف العاجلة (الحاضرة): يتم فيها البيع والشراء للعملات الصعبة والتي يجب تسليمها على أبعد تقدير يومين بعد تاريخ الاتفاق على العملية، "إلا أن التبادل بين الدولار الكندي والدولار الأمريكي فيتم على أبعد تقدير 3 أيام بعد تاريخ العقد"[2]، ويؤدي غياب الفارق الزمني بين عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية في السوق الحاضرة إلى غياب المخاطرة[3].

ثانيا: سوق الصرف الآجلة: تسمح هذه السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية، حيث تتم هذه العملية عن طريق الاتفاق على تبادل عملة بأخرى على أن تجرى العملية في مدة معينة تفوق اليومين، وتطلب العملات الأجنبية لتسوية عمليات المبادلة المختلفة، فإذا كان مستورد جزائري لمنتجات أوربية يرغب في الحصول على اليورو ليدفع به ما يستورده، وكان يخشى أن يرتفع صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري إلى وقت تصديره للسلع فإنه يستطيع أن يعقد عقدا لأجل للحصل على اليورو، وبذلك يضمن لنفسه منذ تلك اللحظة أن يحصل على القيمة المطلوبة بسعر الصرف الحالي، ونفس الشيء للمصدر، ويلاحظ هنا أن عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعا ما المضاربة على سعر الصرف، فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره، يؤدي في الواقع إلى التسريع في تصور ارتفاع أو ارتفاع أو تدهور سعر الصرف، فيحدث الارتفاع أو التدهور قبل الزمن

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص108.

[2] Patrice Fontaine, "gestion du risque de change", ref, op, cité, p14

[3] مجدي محمود شهاب، ص246.

المتوقع، وذلك نتيجة للاندفاع في الشراء أو الاندفاع في البيع، كما يؤدي إلى المغالاة في الأثر المتوقع، من الارتفاع أو التدهور على صورة أكبر مما كان متوقعا، فإذا حدث الارتفاع يكون أكبر، وإذا وقع التدهور يكون أخطر[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي

إن الزيادة في النمو الاقتصادي أي الارتفاع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقية من أهم الأهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى إليها مختلف الحكومات ويعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية بحيث يعكس الأداء الاقتصادي لها، وقد صدر اهتمام العديد من الاقتصاديين حول العوامل المفسرة له وبحكم تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، فإن ذلك ساهم في انقلاب العديد من المفاهيم التي استندت عليها بعض النظريات المفسرة لعملية النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس نتطرق في المطلب الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وتوضيح الاختلاف بينه وبين التنمية الاقتصادية، وفي المطلب الثاني نبرز مقاييسه وأنواعه وخصائصه وفي المطلب الثالث نتطرق إلى العوامل المفسرة له وأهم نظريات الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسكي، ثم الكينزي وصولا نظريات الفكر المعاصر وفي المطلب الأخير نوضح علاقة سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى هذا المصطلح وتمييزه من قبل المصطلحات المتشابهة المقربة في المفهوم إليه كالتنمية وعليه سيتم تحديد مفهومه ومقاييسه وعناصره.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

1-تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعارف نذكر منها:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المضطرة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع نفسه ص247.

[2] مايكل أيد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ،1999، ص455.

يعرف أيضا على أنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان[2].

وفي الإجمال نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى وزيادة نصيب الفرد منه[3].

2-النمو الاقتصادي وحجم الناتج:

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين:

2-1-الناتج الوطني الخام:

هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج[4].

***حساب الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الانفاق:**

يمكن قياس الناتج الوطني الإجمالي في سنة معينة باتباع الخطوات الأربع التالية:

1- حساب عدد الوحدات بالآلاف (وربما بالملايين) من السلع والخدمات المختلفة، التي يتم انتاجها خلال تلك السنة.

2- تجميع قائمة بآلاف الأسعار الخاصة بالسلع.

---

[1] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان الاردن 2013، ص63.

[2] سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دار النشر والتوزيع، عمان ،2015، ص61.

[3] وعيل ميلود محددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2013-2014ص09

[4] عمر علواني سيد أحمد زرق، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014**، شهادة لنيل الماستر ل.م.د، كلية العلوم التجارية، اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-السنة 2016/2015، ص48.

3- إتمام عملية ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة في سعرها.

4- تجميع كل القيم التي نحصل عليها من الخطوات (3)، لنحصل على قيمة الإنتاج الكلي أو قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ويتم التركيز في الخطوات الأربع السابقة على السلع والخدمات النهائية فقط، حيث يتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطية. بمعنى أنها تشمل السلع والخدمات التي يتم انتاجها أو شراؤها بغرض الاستخدام النهائي، وليس بغرض البيع أو استخدامها في عملية إنتاجية أخرى خلال فترة السنة[1] .

2-2-الناتج المحلي الإجمالي:

هو القيمة لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الاجانب، ولهذا يطلق عليه الناتج الجغرافي[2].

هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب وهذا يعني أن الناتج الداخلي الخام هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد[3].

وبما أن الأسعار ثابتة من سنة إلى أخرى، ويستطيع القارئ الرجوع إلى أي كتاب في النظرية الإحصائية لمعرفة كيفية تركيب الأرقام القياسية للأسعار والرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي هو مجموعة الأرقام التي تشير إلى التغيرات ، التي تحدث في متوسط أسعار السلع والخدمات ،والتي تكون الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السنة ، ويمكن صياغة العلاقة بين الرقم القياسي الضمني لناتج المحلي الإجمالي ، وبين كل من

---

[1] عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل، **التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسة الاقتصادية** ،1993ص28، 29.

[2] نزار العيسى وإبراهيم سليمان، **مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص95

[3] محمود الوادي وأحمد العساف، الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ،2009، ص38.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي (النقدي)، في الصورة التالية [1]:

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

*الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي = ———————

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

2-3-ويمكن قياس الناتج الداخلي الخام PIB من خلال ثلاث طرق قياس:

طريقة الانفاق

طريقة الدخل

طريقة القيمة المضافة

يطبق هذا الأسلوب باحتساب كافة النفقات التي تجري في الاقتصاد على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى آخر الانفاق الكلي هو مجموع الانفاق الاستهلاكي (C) والانفاق الحكومي (G) والانفاق الاستثماري (I) وصافي التعامل الخارجي (X-M) [2].ويحسب وفقا للصيغة التالية[3]:

$$PIB=C+G+I+X-M$$

حيث PIBالناتج الداخلي الخام

C : الانفاق الاستهلاكي

G : الانفاق الحكومي

I : الانفاق الاستثماري

X-M : الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات على الترتيب.

[1] عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل ،مرجع سابق ص 55.

[2] معروف هوشيار، المرجع السابق، ص84.

[3] حسام داود، المرجع السابق، ص82.

ثانيا: طريقة الدخل

يعرف اجمالي الدخل الخام بأنه مجموعة دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة، وبالتالي فلابد أن يساهم كل عنصر إنتاجي في العملية الإنتاجية، حتى يتم احتساب ما يحصل عليه ضمن الدخل المحلي [1].

-يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل كما يلي[2]:

الناتج المحلي الإجمالي =أجور +ريوع+ فائدة +ربح +الضرائب غير المباشر -إعانات الإنتاج +الإهتلاك الرأسمالي

ثالثا: طريقة القيمة المضافة

نعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة محددة من الزمن وغالبا سنة[3].

-وتحسب القيمة المضافة وفقا للطريقة التالية:

القيمة المضافة =قيمة الإنتاج الكلي للوحدات الإنتاجية -قيمة مستلزمات الإنتاج

بموجب هذا الأسلوب يتم حساب الناتج الداخلي الخام من خلال طرح قيمة المواد أو السلع الوسيطة الداخلة في عملية الإنتاج كمستلزمات تشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة من قيمة الإنتاج الكلية[4].

2-4-أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

تأتي أهميته بكونه مؤشرا رئيسيا لتحديد الكثير من الحقائق في الاقتصاد الكلي بحيث

[1] خالد واصف الوزاني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص117-119.

[2] حسام داود المرجع السابق، ص 79

[3] حربي محمد موسى عريقات، المرجع السابق، ص67.

[4] هوشيار معروف، المرجع السابق، ص 81.

تكمن أهميته فيما يلي[1]:

- متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل
- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة مقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو.
- يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والاسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد والتوزيع بين الاستهلاك والادخار والعلاقة بين الدخول والأجور والدخول الرأسمالية)، وذلك لأغراض التخطيطية.
- تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.
- يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مؤشرهما في اعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لان الزيادة معدل النمو السكاني يمثل دورا أساسيا عند حساب معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي
- إن السياسات الاقتصادية (المالي النقدية) لابد لها تراجع الحسابات القومية، أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري أو في الميزان المدفوعات سينعكس حتما على معدلات نمو (GDP) وكذلك على العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج.

2-5-العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج الوطني الصافي:

يستعمل الاقتصاديون الناتج الوطني الإجمالي أكثر من استعمالهم للناتج الوطني الصافي ، على الرغم من أننا لانطرح قيمة الاستهلاك رأس المال من الأول .والسبب في هذا العزوف يرجع إلى أن قيمة الناتج الوطني الصافي تتأثر من سنة إلى أخرى بأخطاء تقدير قيم استهلاك رأس المال ،بينما لا يتأثر الناتج الوطني الإجمالي إطلاقا بهذه الأخطاء[2].

[1] محمد نور عيسى ، محمد نور محمد ، أثر التمويل بالعجز على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ،2019ص33، 34.

[2] عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل ،مرجع سابق ص37.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

المفهوم السائد للتنمية هو التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، أي التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي ، أما المفهوم الاخر للتنمية والذي بدأ يفرض نفسه والموازي للمفهوم السابق فهو التنمية الاقتصادية البيئية ، أي التنمية الاقتصادية ذات البعد البيئي والتي تستند إلى مفهوم التنمية المتجددة أو ما يسمى بالتنمية المستدامة إن مفهوم التنمية الاقتصادية مرتبط بالرفاهية الاجتماعية ويرفع مستوى المعيشة ، وذلك من خلال رفع مستوى ونوعية المواد والسلع المستخدمة لإشباع حاجات الانسان الاساسية والثانوية في المدى البعيد[1].

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

هي العملية التي تتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية من البنيان والهيكل الاقتصادي ويعرفها آخرون بأنها العملية التي تتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[2].

ويقصد بالتنمية[3] أنها عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات ورفع مستوى البشرية ،وهناك ثلاث عناصر يجب توفيرها لضمان تحقيق التنمية :

- رفع مستوى المعيشة
- إيجاد الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي سليم وتعديل النظم الموجودة إلى الأفضل.
- زيادة حرية المواطنين وضمان توفير الحقوق السياسية الكاملة لهم وتوفير كافة متطلبات الحياة.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية ، الجزء الثاني عمان ،2013ص189.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2006، ص77.

[3] ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة د. محمود حسن حسن محمود حامد عبد الرزاق التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، المملكة العربية السعودية سنة2006ص829.

2-الفرق بين النمو والتنمية: يعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج[1]، وفي التمييز بين النمو والتنمية يقول سعد حسن فتح الله :إن التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقها ،فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة ،وسعيها الدائم للعيش فالسكان ينمو وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل الناتج المحلي الإجمالي ،ومعدل نمو متوسط لكل من أفراد هذه التشكيلة التي تسمى مجتمعا ،أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجه من قبل الدولة التي تملك القدرة على أن تنمي المجتمع ،اقتصاديا بشكل خاص ،وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا ،بل توجهه نحو المجالات الملائمة ،وتعمل على إحداث التغيرات المؤسسة والتنظيمية والتقنية الازمة لذلك[2].

المطلب الثاني: مقاييس وأنواع وخصائص النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مقاييس وعناصر النمو الاقتصادي

[1] محمد عبد العزيز عجمية مرجع سبق ذكره ص74

[2] محمد حسن خليل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2009ص28.

أولا: مقاييس النمو الاقتصادي :من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي[1]:

المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ويتم القياس باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها:

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية.

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك بعد إزالة أثر التضخم وذلك عند قياس النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية: حيث يتم استخدام عملة واحدة لحساب المقاييس المطلوب حسابها الخاصة في مجال التجارة الخارجية.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي

من أهم عناصر النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

1- العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته[2]، ان الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الاعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفؤة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة اجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء[3] .

---

[1] صياد شاهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية جامعة وهران 2012-2013، ص34.

[2] مروة شرقي إيمان خديجي، أثر هيكل الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2001-2015كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مالية وجباية، ص17

[3] محمود علي الشرقاوي، النمو وتحديات الواقع، الطبعة الأولى ،2016ص ص 47، 48.

2-تراكم رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والانفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لان الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك[1]، وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلا لتوسيع الإنتاج[2].

3-التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة[3].

4-الإدارة والتنظيم: يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع[4].

- **الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي**

هناك ثلاث أنواع للنمو الاقتصادي نذكرها[5]:

1-النمو الطبيعي: ان النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كم ا تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية وتتلخص العمليات الموضوعية السابقة الذكر في أربع عمليات تأتي على ذكرها كما يلي:

1-1-العملية الأولى: هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية والصناعة الآلية الكبرى.

1-2-العملية الثانية: هي عملية تراكم أولي لراس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

---

[1] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ص48.

[2] مروة شرقي إيمان خديجي، مرجع سابق ص17.

[3] مروة شرقي إيمان خديجي، مرجع سابق ص17.

[4] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ص48

[5] حبيب كميل والبنى حازم، دراسات في الانماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،1979، ص17.

1-3-العملية الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق. ثم ومن خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك. إن هذا التحول طرأ على المنتجات بتحولها إلى سلع تتداول في السوق وليس للاستهلاك الذاتي فحسب إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية النقدية دفع إلى نمو المنتجات تاريخيا.

1-4- العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي بمعنى أن يتشكل سوق محلي حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب. كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع

2-النمو العابر: وهو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية لا تلبث وأن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته. ويسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية. حيث ينشأ نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

3-النمو المخطط :وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع ،وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وورقة الخطط المرسومة كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياتها .وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية ،كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مطرد ويتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة[1] .

الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

[1] حبيب كميل والبنى حازم، المرجع السابق، ص19.

لقد أوضح كزنتس "KUZANTES" 6 خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة والمتمثلة فيما يلي[1]:

أولا: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني

مرت الدول المتقدمة في الوقت الحالي بمراحل حققت فيها معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج بحوالي 10مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول التوازن الصناعية، وكذلك تضاعف معدل النمو السكاني من 4إلى5مرات.

ثانيا: المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

أكدت دراسات سابقة للبنك الدولي أن ما توصل إليه كزنتش في أن إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية وأظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاج الكلية في أي دولة ارتفعت من 50%إلى 75%للنمو بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

ثالثا: المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد

حيث يتمثل هذا التحول في التغيير التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية ومنذ وقت قريب أصبح التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي ويصاحب هذ التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية من خلال التطور من الشريكات الأسرية إلى المنظمات غير الشرعية ومتعددة الجنسيات وكذا التحول في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية إلى المناطق الحضارية والصناعية.

رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي

[1] ميشيل نواد ارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريح للنشر، القاهرة ،209، ص179.

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث، ولقد وضع ميردل قائمة في مقاله عن التخلف الاقتصادي في آسيا غطت النقاط الآتية:

- الرشادة تتم من خلال تحديث طريقة التفكير وكذلك العمل، الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك بالنسبة لجميع الاعمال وكذا الأنشطة التقليدية.
- التخطيط الاقتصادي يكون له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية.
- لتعادل والتوازن الاجتماعي والاقتصادي يعني التوازن الأمثل للطبقات الاجتماعية وتقليل الفوارق في الثروة وتوزيع الدخل.

خامسا: الامتداد الاقتصادي الدولي

وهي مرتبطة بميل الدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وكذا فتح الأسواق لمنتجاتها، وأصبح هذا ممكنا من خلال التكنولوجية الحديثة في الاتصال والمواصلات، وهذا أثر على توحيد العالم وتحقيق العولمة، كذلك فتح إمكانية السيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة.

سادسا: الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين ،نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم[1].

المطلب الثالث: العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي ونظرياته

الفرع الأول: العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي

تمكن هذه العوامل فيما يلي:

- **عنصر العمل:** يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين :الأولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل إذ

[1] ميشيل نواد ارو، المرجع السابق ص181.

أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج [1].

- **عنصر رأس المال:** وينقسم رأس المال إلى قسمين :رأس مال عيني ،ورأس مال بشري ويعتبر تراكم رأس المال عاملا مهما في تحديد حجم الإنتاج ،وينتج تراكم رأس المال عندما تذخر الامة ومن ثم تستثمر جزءا من دخلها الحالي بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل ،كما يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية [2].
- **عنصر التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع وتطوير الموجودة منها وبعبارة أخرى فالعناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات[3].
- **عدد السكان:** لا يقتصر دور السكان على العنصر البشري فقط، بل إن السكان يمثلون مصدرا رئيسيا للطلب الفعال في المجتمع، ففي بعض المجتمعات قد تمثل قلة عدد السكان عقبة أمام النمو الاقتصادي يسبب ضيق السوق وقد تكون كثرة السكان عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا أن هذا الاعتقاد لا يمكن تعميمه على جميع المجتمعات حيث أن العقبات التي تقف أمام النمو الاقتصادي قد تعود إلى السياسات الاقتصادية والظروف السياسية، والاجتماعية، ومن ثم فإن عدد السكان المناسب لأي مجتمع يعتمد على مدى قدرة المجتمع على استغلال العناصر ،بما فيها السكان استغلالا أمثل [4].

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة ،**النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة ،2001،ص81.

[2] Todaro,Michail P. **Econmic Develoopment in thethird World** ,Longman, New York and London . 1989.p117

[3] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ص48.

[4] الحبيب، فايز :**مبادئ الاقتصاد الكمي**، الرياض، الطبعة الثالثة،1994،ص403

- **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية[1].

الفرع الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

إن التطلع الى النظريات القديمة ودراستها له أهمية كبيرة من الناحيتين التاريخية والعلمية فمن الناحية التاريخية تجعلنا هذه الدراسة الاستفادة من أخطاء الماضي وتجنبها، وأما من الناحية العلمية فالمقارنة بين الماضي والحاضر تجعلنا نتعرف على مدى كمية التطور الحاصل في المجتمعات منذ القدم. فالتطور الذي شهده النمو الاقتصادي مع عبر الزمن خلف العديد من النظريات التي تفسر ظاهرته، فالاقتصاديون يتطلعون لمستقبل أفضل بعمل على مقارنة الحاضر بالمستقبل وهذا الذي دفع إلى تطور النظريات الاقتصادية.

أولا: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

في آواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية، وقام الاقتصاديون كلاسيك في تلك الفترة ببناء أفكارهم على النمو الاقتصادي، ابتداءا بآدم سميث سنة 1776، دافيد ريكارد وسنة 1818، توماس مالتوس سنة 1798 وكل من فرانك رامزي سنة 1928 وصولا إلى فرانك نايت سنة 1944.

1-أدم سميث

يعتبر أدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو بذلك تستند إلى تحليل الديناميكي في عملية التوازن، ويعتبر سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، الكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار، يساهم في الدفع من الاستثمار[2]. فتح الله ولعلو 1981،ص108 كما يرى أدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طيفي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا ويعتبر سميث أن أساس عملية النمو يمكن في تقسيم العمل والتخصص بما يكفل زيادة

[1] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ص48.

[2] فتح الله ولعلو، 1981،ص108

الإنتاج والإنتاجية، بما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي[1]. بخاري 2009،ص30

وإن هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها[2]:

أ- **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسؤولا عن سلوكه أي إنه أفضل من يراعي مصالحه وأن هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب- **تقسيم العمل:** وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج-**تراكم رأس المال:** يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الافراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د-إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ-عناصر النمو تتمثل في كل المنتجين المزارعين ورجال الاعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و-يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الافراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

[1] بخاري، 2009،ص30

[2] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ص50.

الشكل(1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

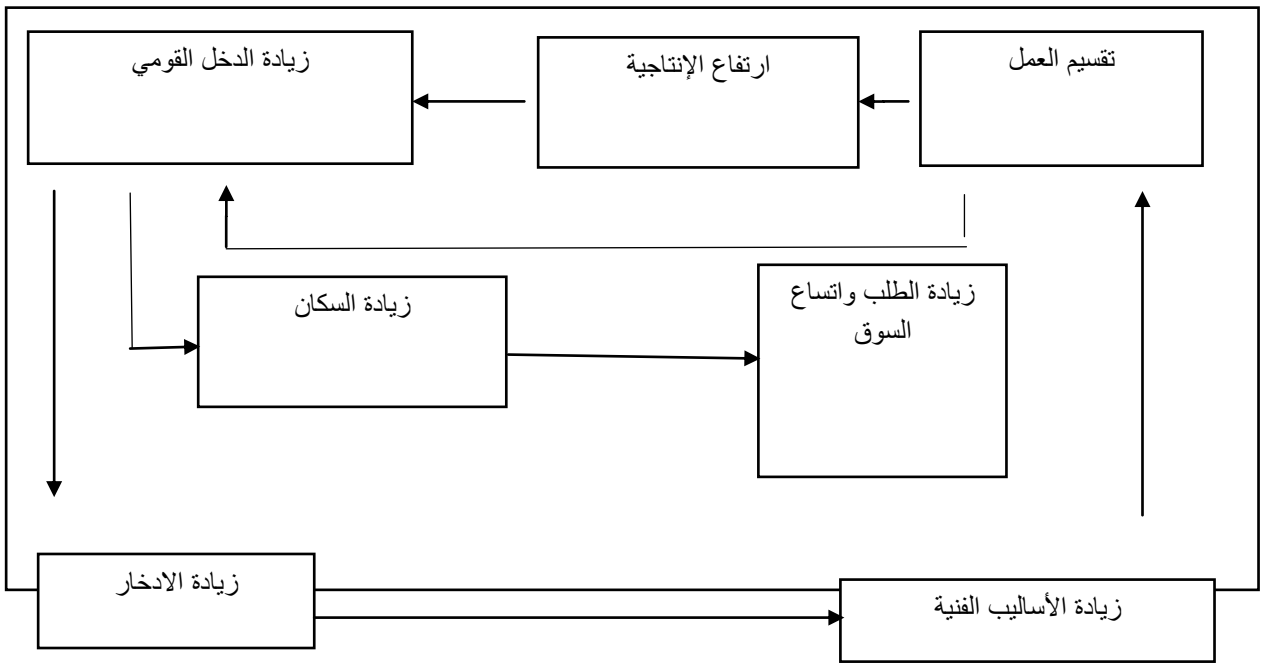

المصدر: سالم التحفي ومحمد القريشي، ص61

2-تحليل ديفيد ريكاردو:

قام ريكاردو ببناء أفكاره وتحاليله على دعامتين أساسيتين وهما: قانون تناقص الغلة ونظرية مالتوس للسكان اعتبر ديفيد ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة.

وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي ،حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية ،تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في قطاع رأس المال ومعدلات التراكم الرأسمالي ،فيرتفع الأجور ،فيزيد النمو السكاني ،وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة ،وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الجهات الأراضي حتى الأقل خصوبة ،مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة ،وارتفاع الأسعار الغذاء، هنا يطلب العمال برفع أجورهم ،فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل

الحافز على الاستثمار ،فينخفض حتى يصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو[1].

كما كان ديفيد ريكاردو من أوائل الين اقترحوا التحول إلى صورة السبائك الذهبية وقد تضمن اقتراحه العناصر الاتية[2]:

1- سحب الذهب من التداول المحلي.

2- استخدام الأوراق النقدية التي تصدر السلطة النقدية بدلا عن المسكوكات.

3- حصر وظيفة الذهب المسحوب من التداول في الاتي:

4- تخصيصه كغطاء لأوراق النقدية التي تصدرها البنوك المركزية.

5- ولتسوية المدفوعات الخارجية للدولة.

6- تطل قاعدة الذهب هي الأساس للنظام النقدي للدولة ويظل البنك المركزي مستعدا لشراء وبيع الذهب لأفراد.

7- استمرار حرية تصدير واستيراد الذهب.

3-تحليل توماس مالتوس:

أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه يجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي، وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي[3] -كريم 2010ص96

[1] بخاري، المرجع السابق ص31.

[2] الاقتصاد النقدي، ص 74.

[3] كريم ،مرجع سبق ذكره ص96

الشكل(2): نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي

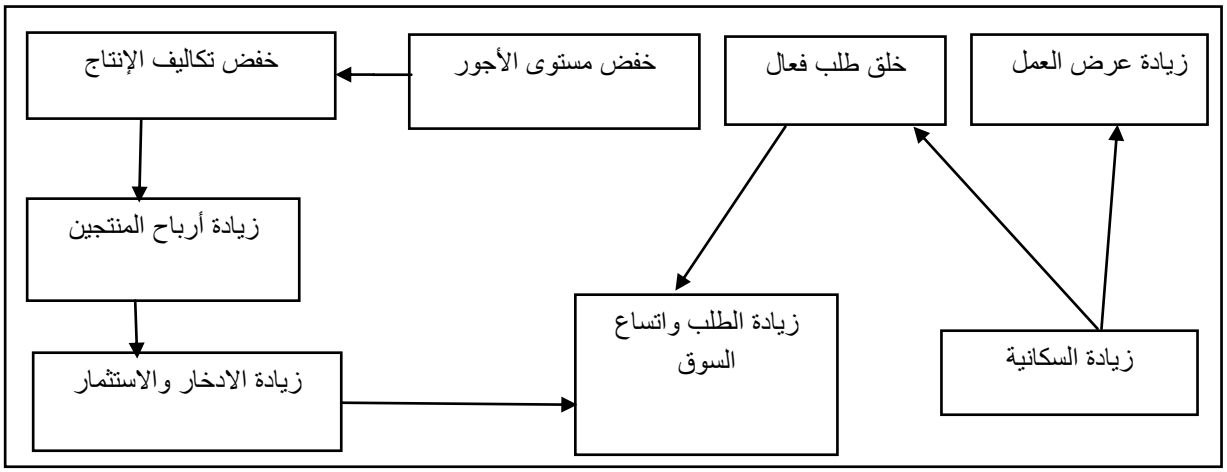

المصدر: سالم النحفي ومحمد القريشي، ص63.

ثانيا: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

انطلاقا الاقتصاديون النيوكلاسيك من الأفكار السابقة التي تبناها الكلاسيك وقاموا بتطويرها ومحاولة تفسير كيفية سير آلية الجديدة للنمو الاقتصادي وذلك عن طريق ادخال العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية مما أدى إلى التخلي عن الجمود وتوسع أفكار التي كانت تدور عند الكلاسيك حول النمو الاقتصادي.

- **النموذج النيوكلاسيك "صولو–صوان "**

جاء هذ النموذج بناءا على أبحاث كل من الاقتصاديان روبرت صولو في كتابه مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي وتريفور صوان في كتابه النمو الاقتصادي وتراكم راس المال سنة 1956 محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم والتي اشتملت على ما يلي[1]:

- هناك تفاوت كبير في دخول الافراد بين أقطاع العالم، إذ يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05%متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الفنية.
- معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

[1] عمر علواني، سيد أحمد زرق مرجع سبق ذكره، ص، ص74، 75.

- المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أ، تعدل، بحيث يمكن أن تصبح الدولة الغنية فقيرة والعكس، ويقوم النموذج النيوكلاسيك صولو –صوان على جملة من الفرضيات كالتالي:
- الاقتصاد مغلق وبالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار.
- الاقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- ثبات عوائد الإنتاج واهتلاك رأس المال بقيمة δ حيث: $\delta > 0$.
- ثبات معدل نمو السكان، واعتبار معدل الادخار ثابت.
- الادخار وتكنولوجيا الإنتاج مغيران خارجيان.

ثالثا: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

- **النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي (جون مينارد كينز 1883-1946)**

شكل التحليل الكينزي قاعدة هامة لتحليل عملية النمو الاقتصادي على المستوى الكلي على عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي إذ اعتبر كينز أن المشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض بحيث توصل الى أن الاقتصاد يقوم على المبدأ" كل طلب يخلق العرض الخاص به".

أشار كينز إلى أن آلية **المضاعف** في عملية النمو الاقتصادي تفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض كما أنه يبرز الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حالة الضرورة الحتمية لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد.

رابعا: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

- **نظرية لبنشتين:**

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد

الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين ، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي ،وحوافز إيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود التنمية[1].

- **نظرية مراحل النمو لروستو[2]:**

قدمت من طرف الاقتصادي "**والت ويتمان روستو W.W. Rostow**"سنة 1960والتي لقيت صدى كبير، أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبريدج، هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة. حيث حاول روستو في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم

لخص هذه الخطوات في خمسة مراحل:

- مرحلة المجتمع التقليدي
- مرحلة التهيؤ للانطلاق
- مرحلة الانطلاق
- مرحلة النضج
- مرحلة الاستهلاك الوفير

- يمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

1-مرحلة المجتمع التقليدي:

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف، وسماتها نفس سمات العر التاريخي الأول- أي ما قبل التاريخ – من مظاهرها سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد ذات الاكتفاء الذاتي، تمسك المجتمع بالتقاليد والخرفات، تفشي الاقطاع، انخفاض الإنتاجية، انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، وقد ضرب روستو مثلا لدول اجتازت هذه

[1] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ص54.

[2] توادرو،2009، ص124-125.

المرحلة الصين، دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض دول أوروبا، وذلك كله في القرون الوسطى، وهذه المرحلة تكون عادة طويلة نسيبا، وبطيئة الحركة.

2-مرحلة التهيؤ للانطلاق:

هي المرحلة الثانية من مراحل النمو عند روستو من مظاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي، فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به، بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة أما على المستوى الاقتصادي فنجد زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار)، بداية تخصص العمال في الأنشطة معينة، بداية ظهور القطاع الصناعي على جانب القطاع الزراعي، ظهور الاستثمارات (بناء الطرقات، مواصلات...) لكن مع ذلك كله يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض لا يتجاوز حسب روستو في ذلك الوقت 150دلارا سنويا.

وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين.

3- مرحلة الانطلاق:

وفي هي المرحلة الثالثة الحاسمة في عملية النمو ،وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو ،حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها ،ومن مظاهرها إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع ،إنشاء الصناعات الثقيلة، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل ،ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5%أو أقل إلى أكثر من 10%،بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة، بروز إطارات سياسية اجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا ،تراوح الدخل -حسب روستو - بين 150و200دولار سنويا في ذلك الوقت ،وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة روسيا بين 1890و1914،اليابان بين 1878و1900،كما يرى روستو أن هذه المرحلة مرحلة قصيرة نسبيا ،حيث تتراوح مدتها بين 20و30سنة.

4- مرحلة النضج:

وفي هذه المرحلة تعبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات) بشكل متوازي، انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع، حيث يتراوح الدخل الفردي فيها بين 400و600دولار

5- مرحلة الاستهلاك الوفير:

هي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو ،تكون الدولة فيها قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم، ومن مظاهرها يعيش سكانها في سعة من العيش ،الدخول الفردية مرتفعة جدا ،لا تشكل في ظلها الضروريات –الغداء ،السكن، الكساء ....،الأهداف الرئيسية للفرد ،زيادة الخيارات الاستهلاكية للفرد ،رغم الصدى الكبير الذي لقيته هذه النظرية إلا أنها قوبلت من جهة أخرى بالنقد الشديد ،وذلك من عدة جوانب منها مشكلة صعوبة التفريق بين المراحل ،خصوصا بين المرحلة الثانية والثالثة ،وإمكانية تضليل واضعي السياسات ،الواقع أثبت أن بعض الدول تجاوزت وتخطت بعض المراحل في مسيرتها التنموية مثل جنوب شرق آسيا ،عدم القدرة على الجزم بإعادة تطبيق مراحلها على الدول المتخلفة حاليا وفي تلك الظروف .

- **نظرية نيلسون**[1]: يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض ، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

-انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

-ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.

-عدم كفاية طرق الإنتاج.

الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل السكان.

[1] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ص54.

المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموعة القيمة السوقية لجميع السلع وخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ،فهو بذلك يشمل كل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات ،فالمنتجات الزراعية والصناعية في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات وخدمات تأجير المنازل والخدمات المصرفية ،والسياحية والعلاجية تسجل ضمن الناتج المحلي ومن ناحية أخرى يعد الناتج المحلي الإجمالي أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو القطاعات الاقتصادية التي يحتويها إن النمو بالناتج يولد طلبا إضافيا على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية (ارتفاع العملة المحلية) ، أي :أن العلاقة بين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وسعر الصرف الأجنبي هي علاقة عكسية[1].

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تغير في الميزان التجاري، هذا التغير متمثل في أثر سعري وأثر حجمي، ولكي يكون الميزان التجاري موجبا يجب أن يكون أثر الزيادة في حجم الإنتاج أقل من الأثر السعري الناتج من التخفيض المعدل بالتضخم كما توضح العلاقة التالية[2]:

$$\partial BC = -m\,\partial Q - (\varepsilon_b - \varepsilon_{\mathbb{P}})(\partial e - \partial p) > 0 \Rightarrow \partial Q < \frac{-(\varepsilon_t - \varepsilon_p)}{m}(\partial e + \partial p) \quad \ldots(1)$$

ولدينا المعادلة التفاضلية للطلب الكلي:

$$\partial Q = \frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_P)}{1+m-c(t-1)-\alpha}(\partial e + \partial P) \quad \ldots(2)$$

وبالتعويض في المعادلة ينتج لدينا الشرط النسبي التالي:

[1] محمد الصيد احميد، عبد الرحمان علي محفوظ، **تأثير عرض النقود وسعر الصرف الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي**، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2019، العدد الرابع عشر،2019، ص376.

[2] بن قدور علي ،مرجع سابق، ص ص 136-137.

$$(3)\ldots \quad \frac{-(\varepsilon_b-\varepsilon_P)}{1+m-c(t-1)-\alpha} < \frac{-(\varepsilon_t-\varepsilon_p)}{m}$$

الأثر الحجمي المشروط بالعلاقة السابقة، يعبر عن نسيبة الزيادة في حجم الناتج الوطني الخام الواجب إنتاجه لتحسين الميزان التجاري نتيجة لعملية التخفيض، وبالتالي فإن عملية التخفيض وفق الشروط السابقة تؤدي إلى رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي، يمكن التعبير عن هذه الزيادة بعلاقة رياضية تكون تابعة لأثر الأسعار الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أثر التخفيض كما يلي: $4\ldots\ P \cdot Q = P_e(C + I + G) + BC$

إذا افترضنا أن الأسعار متقاربة متساوية في جوار توازن الميزان التجاري وتقترب في قيمتها من الواحد يكون حجم الناتج الداخلي الخام يقترب من الطلب الداخلي عليه، وباعتبار ثبات الأحجام، فإن عملية مفاضلة الأسعار:

$$5\ldots P \cdot Q = P_e(C + I + G) + BC$$

ولدينا المعادلة التالية لتفاضل الميزان التجاري:

$$6\ldots \partial B \cdot C = P \cdot M\left(\varepsilon_b + \beta\varepsilon_p - 1\right)\left(\frac{\partial e}{e}\right)$$

مع β نسبة تغطية المبادلات الخارجية ب: $7\ldots \beta = \frac{p_x x}{P_m m}$

من المعادلة السابقة ينتج لدينا:

$$8\ldots \partial BC_p = \varepsilon_t(\partial P + \partial e - \partial P_k)$$

$$9\ldots Q(\partial P - \partial P_k) = \varepsilon_p(\partial P + \partial e - \partial P_k)$$

ولدينا دالة الاستهلاك الكلية تتحدد وفق العلاقة الرياضية:

$$10\ldots C = c(1-t)Q\left(\partial_p + \partial p_k\right)$$

ومنه على مرونة الاستهلاك:

$$11\ldots \varepsilon_C = c(1-t)\varepsilon_p$$

وبالتالي حتى يعطي التخفيض أثار حسنة على الميزان التجاري وبالتعدي إلى الآثار الحجمية أي ارتفاع الناتج الداخلي الخام والآثار السعرية يجب أن تكون الأجور غير تامة

التبعية الأسعار، وبذلك حتى لا يؤدي التضخم المستورد إلى إلغاء الآثار السعرية للتجارة الخارجية والمعطاة بالعلاقة التالية:

$$12... \quad \varepsilon_t > \varepsilon_p \left[1 + m \frac{1-c(1-t)}{1-c(1-t)-\alpha}\right]$$

وبالتالي إعطاء شرط أهم من شرط مارشال لينز المتمثل في شرط المرونة ليس فقط لتحسين الميزان التجاري بل يتعدى لرفع الناتج الداخلي الخام.

- **العلاقة بين اختلال سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:**

يصف اختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي. وعليه فإن أسعار الصرف تكون أقل قيمة أو أكثر قيمة عندما تكون منخفضة أو مرتفعة عن مستواها التوازني. وهذا الاختلال يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية[1]:

- التأثير سلبا على التنافسية: عن طريق رفع أسعار الصادرات ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد الخارجي. وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.
- التخصيص السيء للموارد: عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية والدولية، وكذلك ما بين الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية.
- التأثير السلبي على الأسواق المالية: عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق وتشجع المضاربة على العملة، مما يزيد من خطر الازمة المالية.

[1] عيسى محمد الغزالي، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون –نوفمبر 2003–السنة الثانية، الكويت، ص28.

خلاصة الفصل:

لقد شهدت التطورات الاقتصادية عدة تحولات في الأنظمة النقدية الدولية فمن أسعار الصرف الذهبية إلى نظام استقرار أسعار الصرف إلى نظام تعويم أسعار الصرف.

كما يمكن أن نستخلص بأن سعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية وبتحديد معدله من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق تسمى سوق الصرف هذه الأخيرة بأنواعها والمشاركين فيها وطريقة عملها والعملات المتداولة فيها لها فعالية كبيرة تزداد مع زيادة حركة رؤوس الأموال والصادرات والواردات وبوفرة المعلومات داخلها سواء كانت معلومات عمومية او خاصة أو ماضية ،مما يحسن في الوضعية الاقتصادية وتحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ،وذلك باستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والتي هي عبارة عن جملة من العوامل تتركز بالأساس على عوامل الإنتاج ، العمل ، رأس المال ، التكنولوجيا والتنظيم بالإضافة الى محددات وعوامل أخرى ليعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة في بلد على مختلف العصور مع تطور نظرياته ونماذجه.

الفصل الثاني

المبحث الأول: تطور تحليل سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

المبحث الثاني: قياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

المطلب الثاني: قياس الأثر

تمهيد:

تعتبر سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة تتخذها السلطات النقدية في كافة بلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي والحد من اختلال توازنه، كما تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون وخيمة على الاعوان الاقتصاديين ولذا تتمثل جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف النمو، التوازن الخارجي، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، فبعض الدول اتبعت سياسة تثبيت سعر صرفها وربطه إلى مختلف العملات بعد تخليها عن الربط بالذهب، لدى كان لزاما علينا دراسة أهم متغير اقتصادي وتأثيره على سعر الصرف، سنقوم بدراسة تطور أو تغيرات سعر الصرف والمتغير المفسر لها (الناتج المحلي الإجمالي) سالف الذكر بالنسبة لاقتصاد الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2021.

المبحث الأول: تطور تحليل سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

المبحث الثاني: قياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

المطلب الثاني: قياس الأثر

المبحث الأول: تطور تحليل سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

إن عملة البلد ليست سوى مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي لها، وهي رمز من رموز السيادة الوطنية، إلا أن الواقع في الجزائر يبين تدهورا كبيرا في قيمة الدينار الجزائري، وبالتالي فإن سعر الصرف يبقى من أحد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما له من أثر، وعليه سنقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2021/1990 والشكل التالي يوضح ذلك:

المطلب الأول: تطور سعر الصرف

الشكل (03): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2021

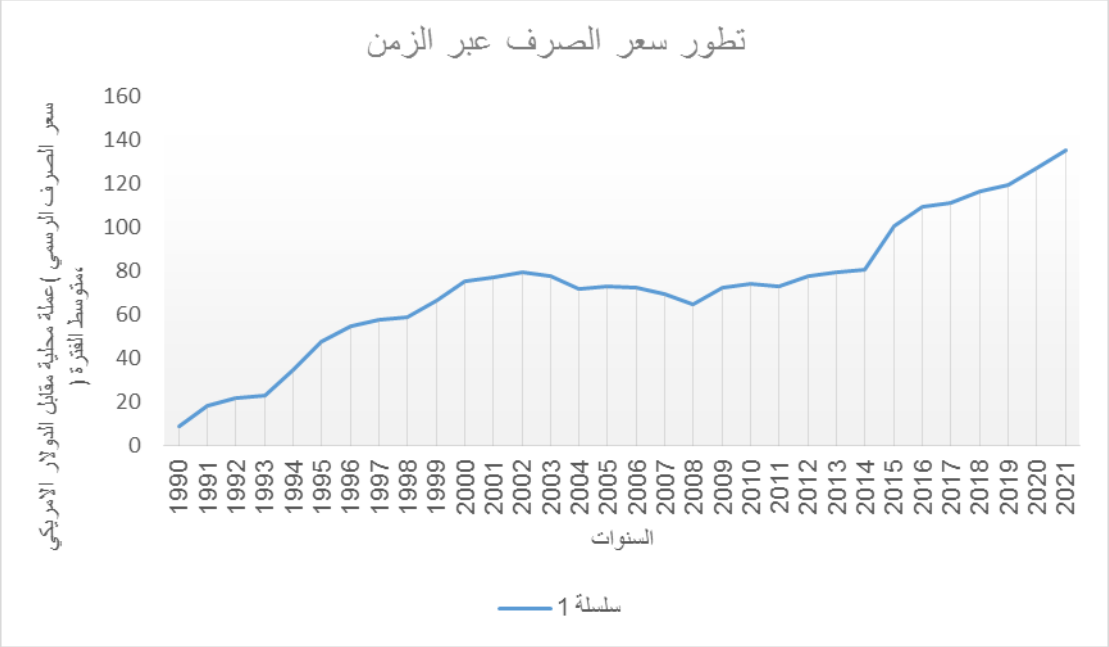

المصدر: من اعداد الطالبة

الفترة قبل 1990

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصادي الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات، كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور

آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 التي أعطت عهدا جديدا لتلاشى نظام التسيير الاشتراكي

الفترة 1994-2010

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%، وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25%و30% ما بين 1991، 1993وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر 1994،وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المداري بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002،وفي شهر جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2%و5%، وهذا الاجراء بهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11، حيث وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72.64.

الفترة 2010-2021

وصل سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 2011إلى 72.93 دولار بحيث عرفت هذه السنوات تذبذبات بين الارتفاع وانخفاض إلى غاية 2014وبعد هذه السنة ارتفعت أسعار الصرف حيث بلغ 135.064دولارسنة2021

المطلب الثاني تطور الناتج المحلي الإجمالي

تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين مستوى اقتصادها، غير أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مسجلة من خلال المعطيات بعيدة عن المستوى المطلوب، ونوضح فيما يلي تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة في الشكل التالي:

الشكل (04): تطور نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2021

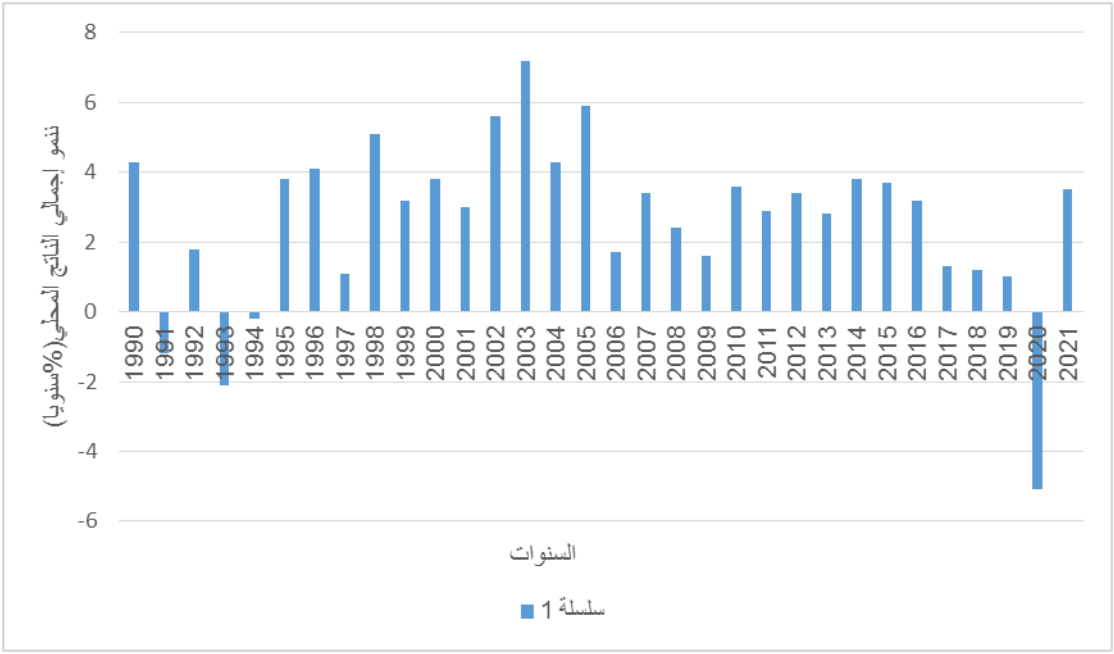

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة حيث سجل في الفترة من 1990 إلى 1995 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضة وسالبة، تراوحت ما بين 2.1-% و1.8%، نتيجة الازمة النفطية وأواخر الثمانينات، ويرجع ذلك إلى انخفاض في أسعار النفط، باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تدهور الحالة الأمنية وانخفاض قيمة العملة خلال تلك الفترة، أما في الفترة من 1996إلى1999، فقد تحسنت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنوات التي سبقتها، إذ بلغت 5.1% سنة 1998، ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط، ففي مطلع الألفية الجديدة، سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا محسوسا، نتيجة لتحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة، ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقصى نسبة له وهي 7.2%سنة 2003، كما شهد معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي انخفاضا خلال سنتي 2008و2009 إذ بلغ نسبة 2.3%و1.6% على التوالي، وذلك بسبب الازمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة .وأما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة ، فقد كانت المعدلات شبه مستقرة إذ بلغت النسب 3.8%،3.7%،3.3%خلال السنوات 2014إلى 2016، ليبدا بالانخفاض سنة 2017 بنسبة تقدر ب1.3% لبلوغ أدنى مستويات انخفاضه في 2020بنسبة تقدر 5.1-%وذلك راجع إلى تدهور الأوضاع بسبب جائحة كورونا، وعودة تحسنه في 2021الى ان يصل 3.5%.

المبحث الثاني: قياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: المنهجية المستخدمة

من خلال تقديم طريقة ومنهجية الدراسة وهذا في إطار صياغة نموذج قياسي، تم استخدام منهج الحدود نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، ويتطلب تقدير نماذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL المرور بالمراحل الأساسية الأربعة التالية[1]:(محمد،2018)

اختبار استقراريه متغيرات الدراسة

اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) Bounds Test

تقدير علاقات الأجل القصيرة والطويل

ويمكن نتبع منهجية ARDL في الشكل التالي:

[1] محمد بن مريم، **دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،2018، الصفحات 55-71.

الشكل (05): خطوات منهجية ARDL

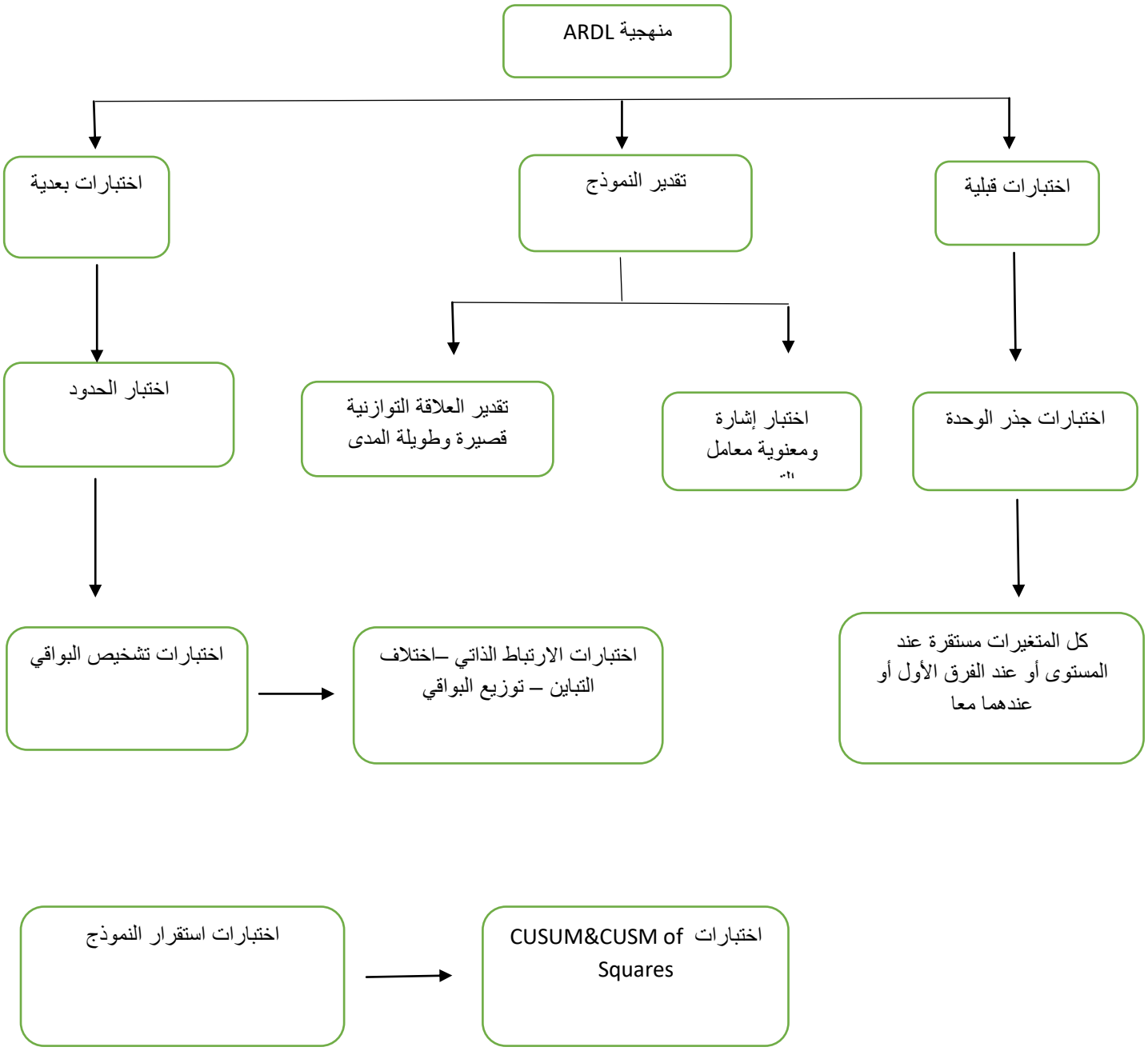

المصدر[1]:(عبد العزيز نعوم،2017)

ويشترط في استخدام هذا النموذج أن يكون المتغير التابع مستقر في الفرق الأول، ولا يشترط على المتغيرات المستقلة ذلك أي أنه يمكن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة أو أن تكون خليط بين (1) و(0)، ولا ينبغي أن تكون السلاسل مستقرة في الفرق الثاني.

[1] عبد العزيز نعوم، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة 1970-2013**، مجلة الباحث ،2017، ص232

المطلب الثاني: قياس الأثر

نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

من خلال تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة سنبين مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وهذا من خلال تحليل نتائج اختبارات جذر الوحدة ثم تحليل نتائج نموذج الفجوات الزمنية المبطئة ARDL

أولا: دراسة استقراريه متغيرات الدراسة:

1-اختبار الاستقرارية Stationarity Test: يعد اخضاع المتغيرات الداخلة في البحث إلى أي دراسة تحليلية تخص طبيعة تلك المتغيرات من حيث استقرار السلاسل الزمنية هل هي مستقرة أم لا، بناءا على فرض العدم ان السلسة الزمنية غير ساكنة، أما فرض البديل فإنه ينص على أن السلاسل غير مستقرة وساكنة عند طريق معرفة المعنوية فيما لو كانت أكبر من 5% فإن السلسلة غير مستقرة وساكنة عند المستوى الفرق الأول، أما إذا كانت أقل من 5%فإن السلسلة مستقرة عند المستوى أو الفرق.

1-1-اختبار ديكي -فولار(Dickey-Fuller,1979):

تهدف اختبار ديكي-فولار(Dickey-Fuller,1979): على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذ الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى[1] AR (1)، والذي يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] DICKEY D.A, FULLER W.A, **distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root,** Journal of the American statistical association, Vol. 74, n 366, 1979, P 431

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد1، وهذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث هناك اتجاه في البيانات، لذ إن قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ واتضح أن $\hat{\phi} = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار:

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad ، \phi - 1 = \lambda$$

حيث: $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$، والان أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0: \lambda = 0$$

$$H_1: \lambda \neq 0$$

أي أنه إذا كان $\lambda = 0$،فإن $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها ب $I(1)$،أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة التالية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ ،إلى غاية الرتبة d:

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

1. نقوم بحساب ما يسمى τ بعد تقدير الصيغة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، بقسمة على الخطأ المعياري لها، أي: $\tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}}}$.
2. لا نستطيع مقارنة المحسوبة بقيم المجدولة ، حتى في العينات الكبيرة لأنها لا تتبع هذا التوزيع ، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey & Fuller
3. القرار:

- إذا كانت τ_cالمحسوبة τ_t المجدولة :نرفض فرضية العدم $H_0 : \emptyset = 1$أو$\lambda = 0$ ، ونقبل الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ (أو$\lambda \neq 0$)، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة
- إذا كانت τ_cالمحسوبة τ_t المجدولة : نقبل فرضية العدم $H_0 : \emptyset = 1$ ونرفض الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة .

بحيث يتم هذا الاختبار على السلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى أولا)، وإذا لم تستقر عند المستوى نذهب للفرق الأول وهكذا إلى أن تستقر(Gujarat,2003)، ويتم قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار أقل من القيمة المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 أو إذا كانت قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، وبالاعتماد على تقدير النماذج الثلاث أظهر الناتج المبينة في الجدول التالي:

جدول (02): نتائج اختبار ديكي فولر ADFلسعر الصرف

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة ADF	القيمة المحسوبة	الاحتمال
سعر الصرف	%1	-2.641672	0.981390	0.3342
	%5	-1.952066		
	%10	-1.610400		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **برنامج**Eviews-9

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي (0.981390) وهي أصغر من القيم الحرجة (الجدولية) بالقيمة المطلقة (2.641672-) (1.952066-) (1.610400-) عند مستوى دلالة 1%،5%،10%، على الترتيب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العديمة مما يعني وجود جذر الوحدة أي أن سلسلة أسعار الصرف غير مستقرة، ونلاحظ من خلال الاحتمال الذي يساوي 0.3342 فهو أكبر من درجة المعنوية1%،5%،10%، أي أن السلسلة غير مستقرة.

جدول (03): نتائج اختبار ديكي فولر ADFلسعر الصرف للفروق الأولى

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة ADF	القيمة المحسوبة	الاحتمال
سعر الصرف	%1	-2.644302	-3.550615	0.0013
	%5	-1.952473		
	%10	-1.610211		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **برنامج9-Eviews**

من خلال الجدول (03) نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي (3.550615-) وهي أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) بالقيمة المطلقة (2.641672-) (1.952066-) (1.610400-) عند مستوى دلالة 1%،5%،10%، على الترتيب، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العديمة مما يعني عدم وجود جذر الوحدة أي أن سلسلة أسعار الصرف مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي

$Tch \rightarrow I(1)$.

جدول (04): نتائج اختبار ديكي فولر ADF للناتج المحلي الإجمالي

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة ADF	القيمة المحسوبة	الاحتمال
الناتج المحلي الاجمالي	%1	-2.641672	1.286421	0.2081
	%5	-1.952066		
	%10	-1.610400		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **برنامج9-Eviews**

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي (1.286421) وهي أصغر من القيم الحرجة (الجدولية) بالقيمة المطلقة (2.641672-) (1.952066-) (1.610400-) عند مستوى دلالة 1%،5%،10%، على الترتيب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العديمة مما يعني وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة، ونلاحظ من خلال الاحتمال الذي يساوي 0.2081فهو أكبر من درجة المعنوية1%،5%،10%، أي أن السلسلة غير مستقرة.

جدول (05): نتائج اختبار ديكي فولر ADF للناتج المحلي الإجمالي للفروق الأولى

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة ADF	القيمة المحسوبة	الاحتمال
الناتج المحلي الإجمالي	%1	-2.644302	-5.530378	0.0000
	%5	-1.952473		
	%10	-1.610211		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **برنامج9-Eviews**

من خلال الجدول (05) نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي (5.530378-) وهي أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) بالقيمة المطلقة (2.644302-) (1.952473-) (1.610211-) عند مستوى دلالة 1%،5%،10%، على الترتيب، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العديمة مما يعني عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى

$$PIB \rightarrow I(1)$$

1-2-نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADFواختبار بليس بيرو PP بعد ادخال اللوغاريتم.

جدول (06): نتائج اختبار ديكي فولر ADFلسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في المستوى

		LNPIB	LNTCH
بوجود ثابت	t-Statistic	-4.2673	-6.0697
	Prob	0.0022	0.0000
بوجود الاتجاه العام والحد الثابت	t-Statistic	-2.3957	-2.0866
	Prob	0.3744	0.5279
عدم وجود الاتجاه العام والحد الثابت	t-Statistic	5.5562	2.3853
	Prob	1.0000	0.9947

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **برنامج9-Eviews**

جدول (07): نتائج اختبار ديكي فولر ADFلسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في الفرق الأول:

		LNPIB	LNTCH
بوجود ثابت	t-Statistic	-4.7445	-6.4049
	Prob	0.0000	0.0007
بوجود الاتجاه العام والحد الثابت	t-Statistic	-6.1516	-5.5209
	Prob	0.0001	0.0005
عدم وجود الاتجاه العام والحد الثابت	t-Statistic	-5.8804	-3.1328
	Prob	0.0000	0.0028

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **برنامج9-Eviews**

جدول (08): نتائج اختبار بليس بيرو PPلسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في المستوى

		LNPIB	LNTCH
بوجود ثابت	t-Statistic	-12.1936	-5.8113
	Prob	0.0000	0.0000
بوجود الاتجاه العام والحد الثابت	t-Statistic	-2.6397	-5.8855
	Prob	0.2667	0.0002
عدم وجود الاتجاه العام والحد الثابت	t-Statistic	4.5453	1.5870
	Prob	1.0000	0.9696

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **برنامج9-Eviews**

جدول (09): نتائج اختبار بليس بيرو PP لسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في الفرق الأول:

		d(LNPIB)	d(LNTCH)
بوجود ثابت	t-Statistic	4.7662	-6.1501
	Prob	0.0006	0.0000
بوجود الاتجاه العام والحد الثابت	t-Statistic	-11.7488	-6.1516
	Prob	0.0000	0.0001
عدم وجود الاتجاه العام والحد الثابت	t-Statistic	-3.1045	-5.8804
	Prob	0.0030	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **برنامج9-Eviews**

- نلاحظ من خلال الجدول قبول فرضية العدم وذلك لان قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية لجميع المتغيرات الدراسة مما يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك سنقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، ويتضح لنا رفض الفرضية العدم لان قيمة tالمحسوبة أكبر من قيمة tالجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى أي .(1) I

- **تقدير النموذج:** على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر، أي*CI~(0)* أو من الدرجة الأولى، أي*CI~(1)*، أو متكاملة بشكل مشترك، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية*CI~(2)*. وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة*CI~(0)* و الدرجة *CI~(1)*. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

-تحديد فترة الإبطاء المثلي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة (*UECM*): لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، نستخدم ثلاثة من معايير اختيار طول الإبطاء، وهذه المعايير هي: (*FPE*)،(*LR*) (*LogL*) ،(*HQC*) ،(*AIC*) ،(*SBC*) ،(*HQC*)، بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علما أن الانحدار يحتوي على مقدار ثابت فقط. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (10): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LNPIB LNTCH						
Exogenous variables: C						
Date05/20/23Time: 14;52						
Sample: 1990 2021						
Included observations: 30						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3.711712	NA	0.005017	0.380781	0.474194	0.410664
1	105.9282	197.3518*	4.39e-06*	-6.661877*	-6.381638*	-6.572226*
2	109.3054	5.628764	4.60e-06	-6.620361	-6.153295	-6.470943

* indicates lag order selected by the criterion				
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)				
FPE: Final prediction error				
AIC: Akaike information criterion				
SC: Schwarz information criterion				
HQ: Hannan-Quinn information criterion				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

من خلال الجدول رقم(10)، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي P=1 حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا الإبطاء، تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج، وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (06): نتائج أفضل نموذج حسب معيار *Akaike infortiomation Criteria*

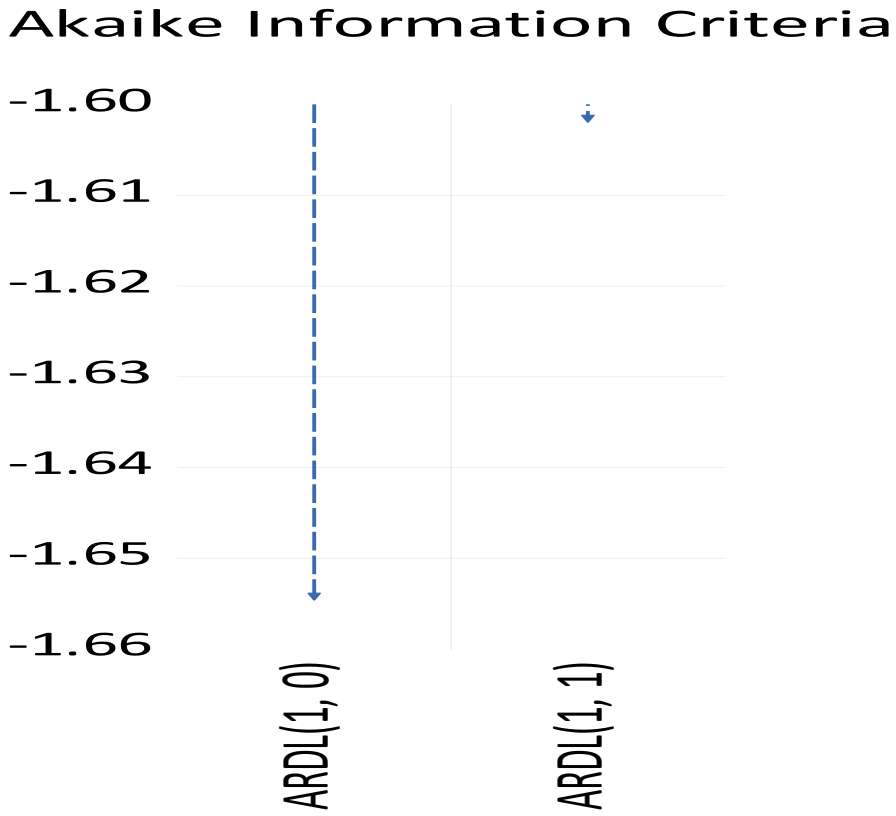

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

من خلال الشكل رقم(03) يتبين أن فترات الإبطاء المثلى من خلال معيار ***AIC*** لنموذج $ARDL(p,q_1,q_2,q_3,q_4)$ ، هي: (1,0).

2-اختبار التكامل المشترك Cointegration Test:

تعد منهجية التكامل المشترك من المناهج التي تستعمل للكشف عن طبيعة العلاقات التوازنية بين المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار هل هي مستقرة في المدى الطويل ، والذي يتطلب أن تتمتع بدرجة من الاستقرار عند أخذ الفرق الأول، وحسب هذا الاختبار يمكن أن يكون المتغير ساكنا إذا كانت درجة التكامل تساوي (0)1وإذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فيطلق عليها أنها ذات تكامل من الدرجة الأولى، وأنه الاختبار المناسب في حالة وجود أكثر من متغيرين ،ويمكن تحقيق التكامل المشترك في حالة انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ،وهناك اختباران لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك وهما اختبار الأثر Trace Test،واختبار القيمة الكامنة

العظمى Maximal Eigen Value

$H_0: \delta_1 = \delta_2 = \cdots \delta_{i1} = 0$ (لا يوجد تكامل مشترك)

$H_1 \neq \delta_1 \neq \delta_2 \cdots \delta_{i1} \neq 0$ (وجود تكامل مشترك)

يتبع هذا الاختبار توزيع فيشر غير المعياري، لذلك فإن رفض أو قبول فرضية العدم يعتمد على مقارنة قيمة فيشر المحسوبة، ونوضح نتائج هذ الاختبار من خلال الجدول (08):

الجدول (11): نتائج اختبار التكامل المشترك ل إحصائية F لمنهج (*ARDL*)

Null Hypothesis: No levels relationship

F-Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
	22.346			
F-statistic	82	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

- تشير *K* إلى عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة.

من خلال الجدول رقم(11)، نلاحظ أن قيمة إحصاءة *F*- المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية،5%،2.5%و10%، مما يعني وجود علاقة

تكامل مشترك بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

- تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج *ARDL*

بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل. ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير بواسطة نموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4)$ ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (12): نتائج تقدير نموذج طويل وقصير الأجل باستخدام نموذج *ARDL*

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(LNTCH)

Selected Model: ARDL(1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/20/23 Time: 14:53

Sample: 1990 2021

Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.886622	2.521857	-1.541174	0.1345
LNTCH(-1)*	-0.276618	0.051774	-5.342806	0.0000
LNPIB**	0.200563	0.105388	1.903089	0.0674

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	0.725052	0.284817	2.545678	0.0167
C	-14.05048	7.302916	-1.923955	0.0646

EC = LNTCH - (0.7251*LNPIB - 14.0505)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

(*): معنوي عند 1%، (**): معنوي عند 5%، (***): معنوي عند 10%.

* **تقييم نموذج الأجل الطويل:** من خلال الجدول رقم (05)، نلاحظ ما يلي:

قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغير المستقل منعدمة فإن سعر الصرف عند حدود 14.0505 -وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وذلك لأن ($P ==0.0646< 0.01$) ؛

وجود أثر ايجابي للناتج المحلي الإجمالي على معدلات سعر الصرف، وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية10% ، وذلك لأن ($P=0.0167<0.10$)، هذا يدل أنه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف بنسبة 0.73%؛

- **تشخيص النموذج**

- **مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة:** مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (07): القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج

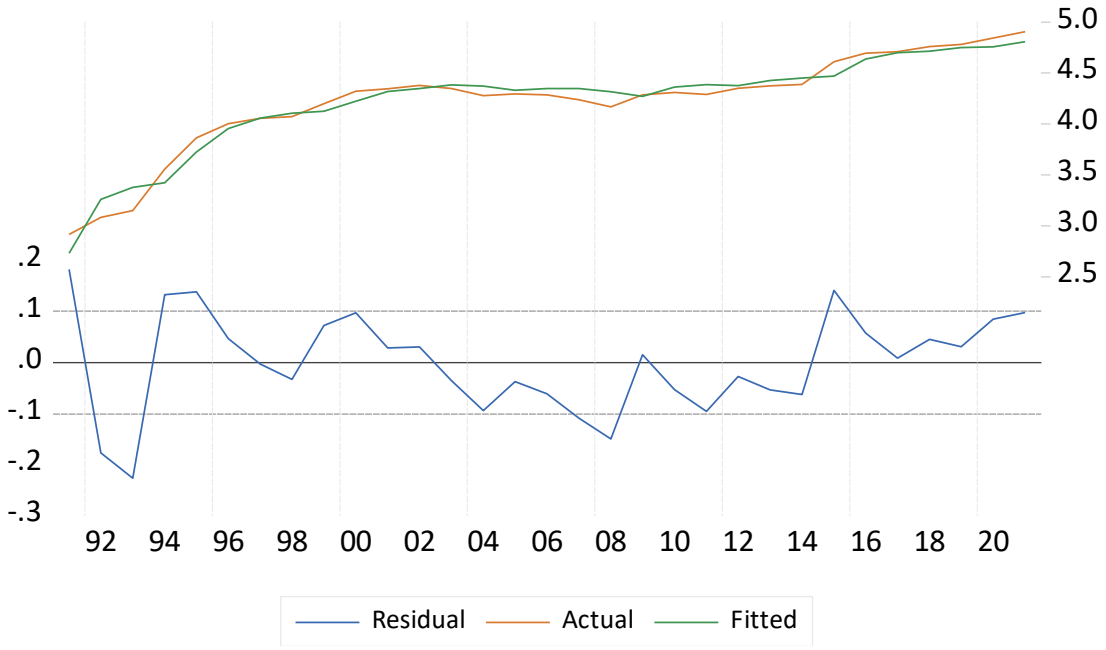

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

من خلال الشكل رقم(04)، يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما

يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:** للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (*Jurque- Bera*) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي(*J-B* =0.51)، باحتمال أكبر من 5% (*P-Value*=0.776 >0.05)، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $X^2_{0.95}$=5.99، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (08): نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

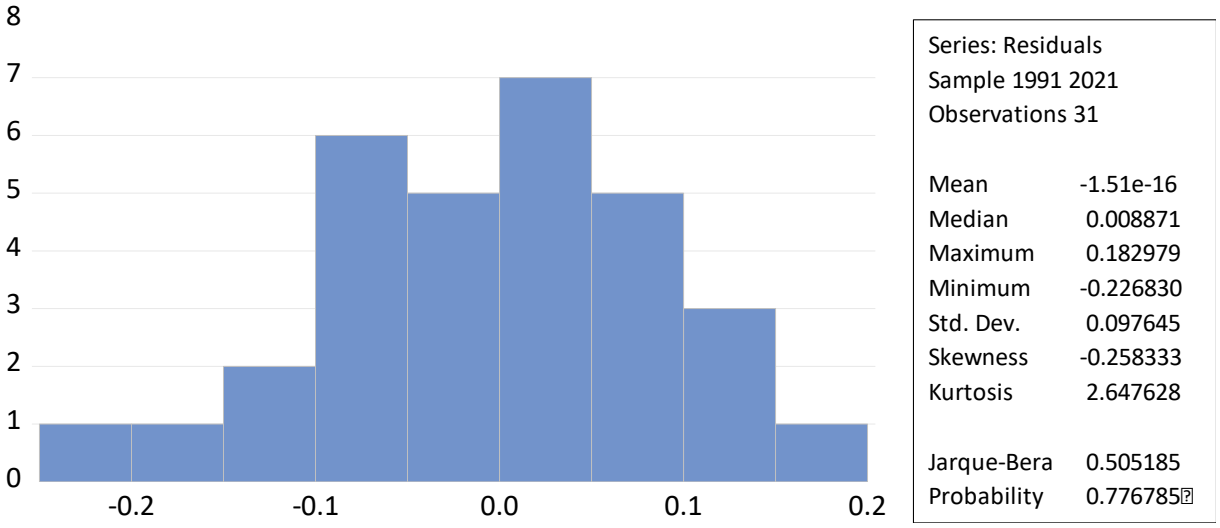

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ:** من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى اختبار: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (N*R-squared=1.71) باحتمال أكبر من 5% (P-value=0.19>0.05)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (13): نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.57491	Prob. F(1,27)	0.2202
Obs*R-squared	1.70857	Prob. Chi-Square(1)	0.1912

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

- **تجانس(ثبات) تباين البواقي(الأخطاء) للنموذج:** هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار(*ARCH*)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج *LM*، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (*N*R-squared*=3.99) باحتمال أكبر من 5% (*P-value*=0.26>0.05)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(14): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.3311	Prob. F(3,24)	0.287
Obs*R-squared	3.9943	Prob. Chi-Square(3)	0.262

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات(E-views.10) .

- **اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج(*ARDL-ECM*):** لاختبار مدى ثبات النموذج تم

استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة *Cumulative Sum of Recursive Residual (TEST)*، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (09): اختبار ثبات أو استقرار نموذج(*ARDL-ECM*)

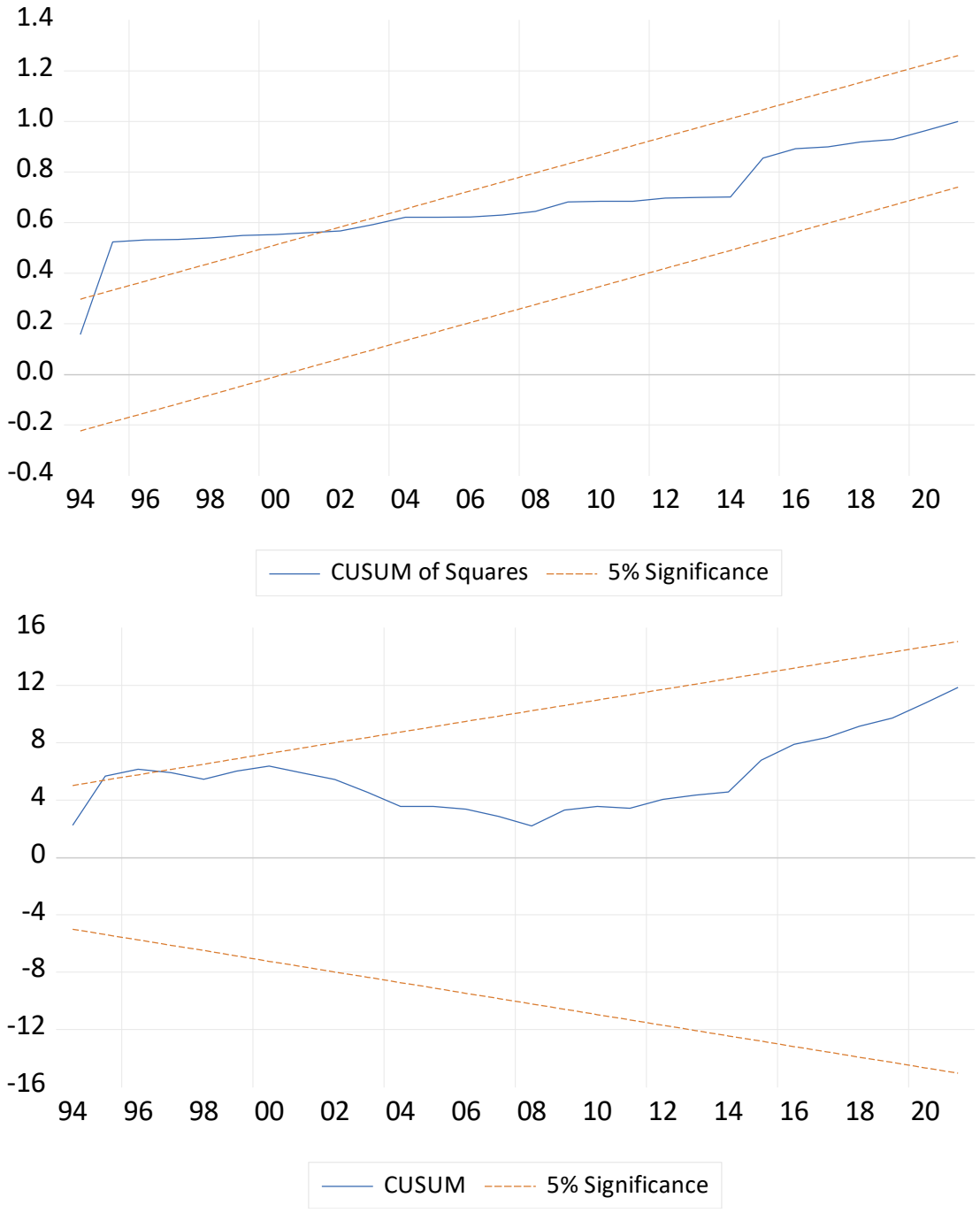

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات(E-views.10) .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تقدير أثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2021/1990، تحليليا وقياسيا بهدف دراسة العلاقة التشابكية الموجودة بين متغيرات الدراسة، واستعراض أدبيات التكامل المشترك وشروط تطبيقه وذلك باختبار الاستقرارية لسلاسل الزمنية والتي يجب أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، إلى طريقة اختبار التكامل المتزامن، ومن خلال استعراض النتائج توصلنا إلى أن السلسلتين مستقرين ومتكاملين من نفس الدرجة، وبالنسبة لاختبار التكامل المشترك فقد تبين أنه توجد علاقة طويلة المدى بينم المتغيرات محل الدراسة.

خاتمة

خاتمة عامة:

تناولت الدراسة أثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2021/1990، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟

ولذلك قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين:

الفصل الأول: قمنا باستعراض المفاهيم الأساسية لسعر الصرف وذلك من خلال مفهومه أنواعه، ووظائفه، العوامل المؤثرة فيه نظرياته، أنظمة وأسواق سعر الصرف ثم إلى الادبيات والمفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وذلك من خلال مفهومه، محدداته، طرق قياسه، أهم نظرياته وعلاقته بسعر الصرف.

الفصل الثاني: تماشيا مع طبيعة الموضوع تم بناء نموذج لقياس الأثر، باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (*Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)*)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلى:

– تم التحقق من سكون المتغيرات من خلال اختباري *PP وADF*، وفقا لهذين الاختبارين استقرت بعض المتغيرات في المستوى، كما وصلت بعض المتغيرات لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية1% و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول لها *in the 1st stationary difference*، نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى، أي(0) ~I ، (1)~I. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

– أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (*Bound Test Approach*) من خلال *F– statistic* إلى وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (*ARDL*) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات النموذج.

– أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، إذ أن زيادة الناتج المحلي يؤدي إلى ارتفاع معدلات سعر الصرف؛

وتوصلت الدراسة الى جملة من التوصيات نذكر منها:

– توجيه جهود اقتصادية ومالية لتحديد أهم المتغيرات التي لها علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وذلك تنشيط زيادة الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تحسين مستوى سعر الصرف.

–ضرورة وضع برامج وسياسات اقتصادية والعمل على تنفيذها بالصورة المناسبة لرفع النمو الاقتصادي في الجزائر.

–ضرورة البحث عن مصادر للتمويل خارج قطاع المحروقات كالطاقات المتجددة لضمان التمويل الدائم للتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي.

–دعم وتشجيع الاستثمار رات وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتشجيع القطاع الخاص لما لهم من دور في خلق مناصب الشغل و تحقيق النمو الاقتصادي.

أفاق الدراسة:

يمكن اقتراح العديد من الدارسات التي ستكون مكملة لجوانب الأخرى ونذكر منها:

- فعالية سياسة تخفيض أسعار الصرف في الدول النامية.
- أثر تغير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد.
- أثر تغير سعر الصرف على الضخم في الجزائر.
- اختبار العلاقة بإضافة بعض المتغيرات الأخرى التي قد تكون من محددات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي للتحقق من إذا ما كانت تعطينا نفس النتائج.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1) أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان الاردن.

2) بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة تلمسان، الجزائر،2012-2013.

3) جمال يعقوب، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1988-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس الأكاديمي، علوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012-2013.

4) جمال يعقوب، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1988-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس الأكاديمي، علوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012-2013.

5) جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حسنى، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ الرياض.

6) حبيب كميل والبنى حازم، دراسات في الانماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،1979.

7) الحبيب، فايز، مبادئ الاقتصاد الكمي، الرياض، الطبعة الثالثة،1994.

8) حسنة محرز، أثر تقلبات سعر الصرف على تجارة خارجية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر،2018.

9) حسين طيوب نورالدين شادي، أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصاد الكلي دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة المسيلة.

10) دومينيك سالفاتور،" نظرية سلسلة شوم (نظريات ومسائل الاقتصاد الدولي)"، ديوان المجموعات الجامعية، الجزائر، 1992.

11) رحيمة بن عيني سياسة سعر الصرف في الجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- تخصص التنمية ،2005-2006.

12) روبادانوغاويتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى وبأي سرعة، قضايا اقتصادية، ال عدد38.

13) زيان بغداد، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية الجزائر.

14) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1987.

15) سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة،2012/2011.

16) سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دار النشر والتوزيع، عمان ،2015.

17) شمعون شمعون -البورصة -بورصة الجزائر -، دار الاطلس لنشر والتوزيع ،1994.

18) ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2016.

19) الطاهر الأطرش-تقنيات البنوك -يوان المطبوعات الجامعية -الجزائر،2005، الطبعة الخامسة.

20) عبد الرزاق بن زاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني.

21) عبد العزيز نعوم، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة 1970-2013، مجلة الباحث ،2017.

22) عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسة الاقتصادية ،1993.

23) عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية ،2005.

24) عبود عبد المجيد –أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي varخلال فترة 1990–2015.

25) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي عمان ،1999.

26) عمر علواني سيد أحمد زرق، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2014، شهادة لنيل الماستر ل.م.د، كلية العلوم التجارية، اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–السنة 2016/2015.

27) عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون –نوفمبر2003–السنة الثانية، الكويت، ص28.

28) فليح حسن خلف الله، تمويل الدولي ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004.

29) كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001.

30) مايكل أيد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ،1999.

31) محمد أحمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، صنعاء، 2018.

32) محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار أسهم، مذكرة ماستر في علوم التسيير جامعة ورقلة، الجزائر ،2010.

33) محمد الصيد احميد، عبد الرحمان علي محفوظ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990–2019، العدد الرابع عشر،2019.

34) محمد حسن خليل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2009.

35) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2006.

36) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة ،2001.

37) محمد نور عيسى، محمد نور محمد، أثر التمويل بالعجز على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ،2019.

38) محمود الوادي وأحمد العساف، الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ،2009.

39) محمود علي الشرقاوي، النمو وتحديات الواقع، الطبعة الأولى ،2016.

40) محمود يونس محمد، عمي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعميم الجامعي، الإسكندرية،2016.

41) مدحت صادق،" النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار الغريب للطباعة والنشر القاهرة 1997.

42) مروة شرقي إيمان خديجي، أثر هيكل الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2001-2015كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مالية وجباية.

43) مصطفى يوسف كافي، الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، الجزء الثاني عمان ،2013.

44) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات) الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2003.

45) موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى وياسر الموامني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2008.

46) ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة د. محمود حسن حسن محمود حامد عبد الرزاق التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، المملكة العربية السعودية سنة2006.

47) نزار العيسى وإبراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

48) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي ط1 ، دار جرير، للنشر وتوزيع ،عمان 2013.

49) وعيل ميلود محددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2013-2014.

50) ولدمولاي شريف مولاي ادريس، آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري، حالة تطبيقية على موريتانيا لفترة 1988.

51) محمد بن مريم، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،2018.

2- المراجع الأجنبية

52) Patrice Fontaine, "gestion du risque de change", ref, op, cité.

53) Patrice Fontaine, éd Economica,1996, Paris.

54) PAUL KRUGMAN, MAURICE OBSTFELD,"l'économie international", ref, op, cité.

55) Todaro, Michail P. Economic Develoopment in thethird World, Longman, New York and London. 1989.

56) XAVIER, DIBIER, DAHLIA, "le marché de change et la zone fronc", ref, op, cité.

57) Yüksel GO ̈RMEZ and Go ̈khan YILMAZ: The Evolution of Exchange Rate Regime Choices in Turkey, Oesterreichische National bank, Workshops No.13/2008, Vienna.

58) DICKEY D.A, FULLER W.A, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical association, Vol. 74, n 366, 1979.

59) Gujarati, D. (2003). Basic Econometric. sMcGraw-Hill, New York, p.19

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01):

الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف	السنة
Pib	Tch	N
E+115,558	8,957508333	1990
E+118,445	18,472875	1991
E+121,0482	21,836075	1992
E+121,166	23,34540667	1993
E+121,4915	35,05850083	1994
E+121,9906	47,66272667	1995
E+122,57	54,74893333	1996
E+122,7802	57,70735	1997
E+122,8305	58,73895833	1998
E+123,2382	66,573875	1999
E+124,12351	75,25979167	2000
E+124,22711	77,21502083	2001
E+124,52277	79,6819	2002
E+125,25232	77,394975	2003
E+126,14912	72,06065	2004
E+127,56198	73,27630833	2005
E+128,50164	72,64661667	2006
E+129,35289	69,2924	2007
E+131,10437	64,5828	2008
E+129,96803	72,64741667	2009
E+131,19916	74,38598333	2010

2011	72,93788333	E+131,45885
2012	77,53596667	E+131,62096
2013	79,3684	E+131,66479
2014	80,57901667	E+131,72286
2015	100,6914333	E+131,67127
2016	109,4430667	E+131,75146
2017	110,9730167	E+131,88762
2018	116,5937917	2,03935 E+13
2019	119,3535583	E+132,05011
2020	126,7768	E+131,83838
2021	135,0640583	E+132,26885

الملحق (02): رسم بياني لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:

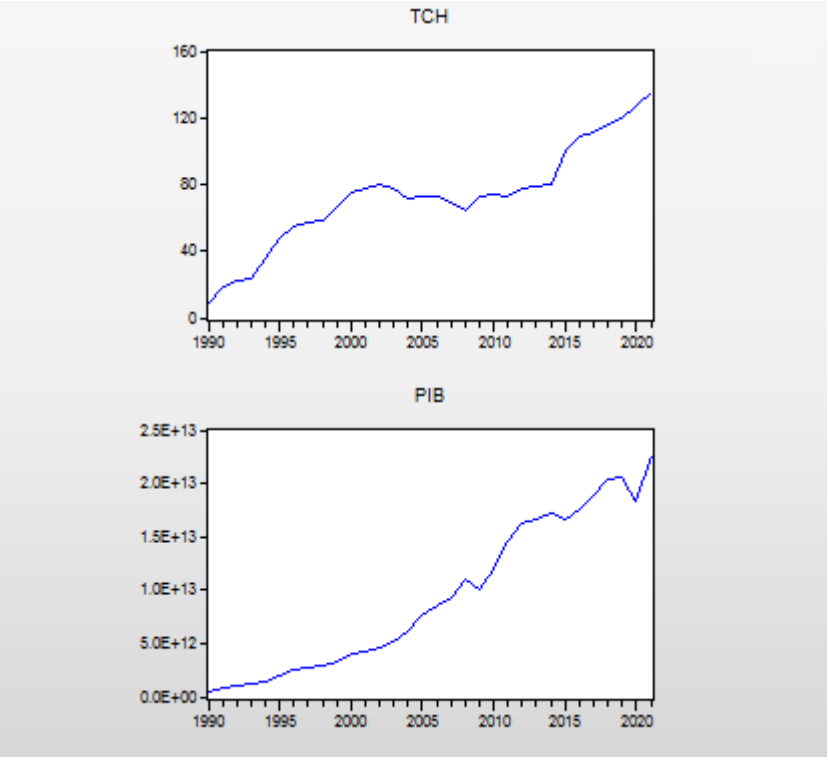

الملحق (03):

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		LNPIB	LNTCH
With Constant	t-Statistic	-4.2673	-6.0697
	Prob.	***0.0022*** ***	***0.0000*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3957	-2.0866
	Prob.	***0.3744*** n0	***0.5279*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.5562	2.3853
	Prob.	***1.0000*** n0	***0.9947*** n0
		At First Difference	
		d(LNPIB)	d(LNTCH)
With Constant	t-Statistic	-4.7445	-6.4049
	Prob.	***0.0007*** ***	***0.0000*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5209	-6.1516
	Prob.	***0.0005*** ***	***0.0001*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1328	-5.8804
	Prob.	***0.0028*** ***	***0.0000*** ***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم(04): At Level

LNTCH	LNPIB		
−5.8113	−12.1936	t−Statistic	With Constant
0.0000	***0.0000***	***Prob.***	
***	***		
−5.8855	−2.6397	t−Statistic	With Constant & Trend
0.0002	***0.2667***	***Prob.***	
***	n0		
1.5870	4.5453	t−Statistic	Without Constant & Trend
0.9696	***1.0000***	***Prob.***	

n0	n0		

At First Difference

d(LNTCH)	d(LNPIB)		
-6.1501	-4.7662	t-Statistic	With Constant
0.0000	***0.0006***	***Prob.***	
***	***		
-6.1516	-11.7488	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0001	***0.0000***	***Prob.***	
***	***		
-5.8804	-3.1045	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	***0.0030***	***Prob.***	
***	***		

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LNPIB LNTCH

Exogenous variables: C

Date: 05/20/23 Time: 14:52

Sample: 1990 2021

Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3.711712	NA	0.005017	0.380781	0.474194	0.410664
1	105.9282	197.3518*	4.39e-06*	-6.661877*	-6.381638*	-6.572226*
2	109.3054	5.628764	4.60e-06	-6.620361	-6.153295	-6.470943

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf'a M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوشارب أم الخير المولود(ة) بتاريخ: 2000/05/20 ب: مجدل

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 202155507 الصادرة بتاريخ: 2017/12/17 عن: بلدية مجدل السلسلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": تحليل وقياس أثر المنتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990/2021

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/07

التوقيع و البصمة

.....

"يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

فهرس

الموضوعات

1- فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات	الصفحة
شكر والتقدير	
الإهداء	
قائمة الرموز والمختصرات	
المقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي	
تمهيد	13
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف	13
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأشكاله	14
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف	14
الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف	15
المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف ووظائفه	18
الفرع الأول: خصائص سعر الصرف	18
الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف	19
المطلب الثالث: نظريات وأنواع أنظمة سعر الصرف	20
الفرع الأول: نظريات سعر الصرف	20
الفرع الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف	21
المطلب الرابع: سوق وأسواق سعر الصرف	28
الفرع الأول: تعريف سوق الصرف	28
الفرع الثاني: أسواق سعر الصرف	29
المبحث الثاني: الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي	31
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	31

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	31
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	31
ثانيا: النمو الاقتصادي والناتج	32
1-تعريف الناتج الوطني الإجمالي	32
2-تعريف الناتج المحلي الإجمالي	33
3-طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	34
4-أهمية الناتج المحلي الإجمالي	35
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	37
أولا: تعريف التنمية الاقتصادية	37
ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية	38
المطلب الثاني: مقاييس وأنواع وخصائص النمو الاقتصادي	39
الفرع الأول: مقاييس وعناصر النمو الاقتصادي	39
أولا: مقاييس النمو الاقتصادي	39
ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي	39
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	40
الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي	41
الفرع الأول: العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي	43
الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	45
أولا: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك	45
1-تحليل آدم سميث	46
2-تحليل ديفيد ريكاردو	47
3-تحليل توماس مالتوس	48
ثانيا: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك	49

1-النموذج النيوكلاسيك صولو-صوان	49
ثالثا: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	49
1-النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي (جون مينارد كينز 1883-1946)	50
رابعا: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر	50
1- نظرية لبنشتين	50
2- نظرية مراحل النمو لروستو	51
المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الإجمالي	54
خلاصة الفصل	57
الفصل الثاني: تقدير أثر الناتج المحلي على سعر الصرف	
المبحث الأول: تطور تحليل سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	60
المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر	60
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	61
المبحث الثاني: قياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي	63
المطلب الأول: النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **ARDL**	63
المطلب الثاني: قياس الأثر	65
خلاصة الفصل	83
خاتمة	85
قائمة المراجع	88
الملاحق	94
فهرس الموضوعات	100
قائمة الجداول	103
قائمة الاشكال	104

2- فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم(01)	يوضح مزايا وعيوب الأنظمة العائمة	27-26
الجدول رقم(02)	اختبار **ADF** لسلسلة سعر الصرف	67
الجدول رقم(03)	اختبار **ADF** لسلسلة سعر الصرف من الدرجة الأولى	68
الجدول رقم(04)	اختبار **ADF** لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي	68
الجدول رقم(05)	اختبار **ADF** لسلسلة أسعار الناتج المحلي الإجمالي من الدرجة الأولى	69
الجدول رقم(06)	اختبار **ADF** بعد ادخال اللوغاريتم لسلسلة سعر الصرف	70
الجدول رقم(07)	اختبار **ADF** بعد ادخال اللوغاريتم لسلسلة سعر الصرف من الدرجة الأولى	71
الجدول رقم(08)	اختبار **ADF** بعد ادخال اللوغاريتم لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي	71
الجدول رقم(09)	اختبار **ADF** بعد ادخال اللوغاريتم لسلسلة أسعار الناتج الإجمالي من الدرجة الأولى	72
الجدول رقم(10)	نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى	74-73
الجدول رقم(11)	نتائج اختبار التكامل المشترك لإحصائيةF لمنهج (ARDL)	76
الجدول رقم(12)	نتائج تقدير نموذج طويل وقصير الأجل باستخدام نموذج **ARDL**	78-77
الجدول رقم(13)	نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ	81
الجدول رقم(14)	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر	81

3- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	47
الشكل رقم (02)	نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	49
الشكل رقم (03)	التمثيل البياني لسلسلة لسعر الصرف	60
الشكل رقم(04)	التمثيل البياني لسلسلة للناتج المحلي الإجمالي	62
الشكل رقم(05)	خطوات منهجية ARDL	64
الشكل رقم(06)	نتائج أفضل نموذج حسب معيار Akaike infortiomation Criteria	75
الشكل رقم(07)	القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج	79
الشكل رقم(08)	نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	80
الشكل رقم(09)	اختبار ثبات أو استقرار نموذج((ARDL-ECM	82

4- قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار	الدلالة
Tch	سعر الصرف
Pib	الناتج المحلي الإجمالي
L tch	سعر الصرف بعد ادخال اللوغاريتم
L pib	الناتج المحلي الإجمالي بعد ادخال اللوغاريتم
ADF	اختبار ديكي فولر لاستقراريه
F	إحصائية فيشر

5- قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	معدلات سعر الصرف والناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	95-94
الملحق رقم (02)	الرسم البياني لسعر الصرف الناتج المحلي الاجمالي	95
الملحق رقم (03)	نتائج اختبار الاستقرارية بعد ادخال اللوغاريتم	96

الملحق رقم (04)	نتائج اختبار درجة التباطؤ	97-96
الملحق رقم (05)	نتائج اختبار التكامل المشترك	98

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة القياسية اختبار ما إذ كانت هنالك علاقة المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الدينار الجزائري، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك حيث أفرزت اختبارات الاستقرارية باستخدام جذور الوحدة ل أن المتغيرين محل الدراسة غير مستقران في المستوى إلا أنهما استقرى بعد إجراء الفروق عليهما. أي أن كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الدينار الجزائري من نفس الدرجة وهو ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك عليهما وقد كانت النتيجة إيجابية، أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

:summary

We tried through this participation in the model study, where you can get a long-term relationship between GDP and the price of the Algerian dinar. on them. gross domestic product and price The Algerian is of the same degree, which allowed us to conduct the cointegration test on them, and the result was positive, that is, there is a long-term equilibrium relationship between the two variables under study.

Keywords: exchange rate, , economic growth ,gross domestic product.